عن الحرب جبناً خلافاً للزجاج فانه عنده مصدر وشرط نصبه تقدير اللام - وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في الوجود المفعول معه

عن الحرب جبناً هذا مثال لما فاعل الفعل المذكور بسببه وجوده او حصوله وهذا اورد وشالين اشارة الى نوعي المفعول له النوع الاول ما يكون المفعول له علة غائية للفعل اي سببا باعثا على الفعل في الخارج كالمثال ضربته تاديباً والنوع الثاني ما لا يكون علة غائية للفعل في الخارج بل علة مؤثرة لوجوده كما في قولك جبن الحرب جبناً فالجبن ليس سبباً للحرب بل الجبن علة مؤثرة في حصول الفرار

خلافاً للزجاج فانه عنده مصدر ان المفعول له عند الزجاج مصدر اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل ويقول ضربته ضرباً تاديباً في هذين المثالين مفعول مطلق تقديره ضربته ضرباً وادبته تاديباً وجبنت في الفرار من الحرب جبناً وذلك لان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه المصدر كما يقام آلة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته ضرباً بسوط لكن قوله ضعيف لان المفهوم من هذا الكلام عند العرب العلية وعلة ما ذكره الزجاج من المعنى المصدري لا يفهم منه معنى العلية

وشرط نصبه اي نصب المفعول له تقدير اللام لان اللام لو كانت ملفوظة لزم الجر ولم يكن مفعولا له لعدم فهم معنى العلية المشروطة في المفعول له - وهذا على اختيار المصنف كما في المفصل فيه فعنده ضربت تاديباً مفعول له لعدم الجر عليه وغير المصنف - لتقدير شرطه وهو تقدير اللام واما عند الجمهور فليس بمفعول له ولا يسمونه مفعولا له اصلا

وانما يحذف حذفها اي تقدير اللام في المفعول له بشرطين احدهما اذا كان المفعول له فعلا اي مشتقا لفاعل الفعل المعلل به بان يكون فاعل المفعول له وفاعل الفعل الذي هو علة متحدا فلا ان ضرب في المثال الذي هو مفعول له لفاعل التاديب يحذف اللام واذا كان المفعول له غير فاعل المذكور نحو جئتك لاكرامك اما فلا يحذف منه اللام وقيد المفعول له بقوله فعلا لانه اذا كان عيناً فلا يحذف اللام نحو جئتك للسمن - وانما قال فعلا للمعلل به اشارة الى ان المفعول له علة غائية او علة مرجحة للفعل المذكور فيه

والشرط الثاني لحذف اللام ان يكون المفعول له مقارناً اي للفعل في الوجود بان يكون زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل به متحدا في الوجود فلو كان زمان الفعل وزمان المفعول له مختلفا فيجب ذكر اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس

وانما اشترط لحذف اللام وانتصاب المفعول له هذان الشرطان ليحصل المشابهة بالمفعول المطلق فانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بعده وبوسطه كما يتعلق المفعول المطلق واذا اختل شيء منهما لم يكن شبيهاً به ولا يجوز حذف اللام سواء علم من تقدير انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين كما يجوز حذفها

المفعول معه اي من المنصوبات المفعول معه واوجه اي المفعول معه

٧٧ هُوَ مذكورٌ بعدَ الواوِ لِمُصاحبةِ مَعمولِ فِعلٍ لفظًا أو معنًى فإن كانَ الفعلُ لفظًا

وجازَ العطفُ فالوجهانِ مِثلُ جِئتُ أنا وزيدٌ وزيدًا

إلّا التعيينَ النصبُ مِثلُ جِئتُ وزيدًا وإن كانَ معنًى

هو اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر المفاعيل والذكر بعد الفاء وثم ـ لمصاحبة معمول فعل اي للدال على ان معمول الفعل مصاحب لما في مصدر الفعل عند ان كان المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مصاحب لما في وضع الفعل اليه ان كان المعمول مفعولا به نحو كفانى وزيدا درهم ـ واحترز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد عمرو اخوك او يكون معمول فعل لكن لا يكون للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو لجواز مجيئهما معا وقبل احدهما ـ والفرق بين هذا الواو والعطف ان هذا الواو تفيد مصاحبتهما حين صدور الفعل نحو سرت وزيدا لتفيد المشاركة والمعية بين المتكلم وزيد في السير في وقت واحد دون سرت وانا وزيد بالعطف لتفيد حصول السير منكما من غير اشتراط ان يكون السير في وقت واحد لفظا او معنى تعميم للفعل اى سواء كان الفعل لفظيا نحو استوى الماء والخشبة او يكون معنويا نحو مالك وزيدا في ما تصنع ـ

وان كان الاصل في الواو ان يكون للعطف وما ليس بكون نائبا للاعراب ما قبله وقد يكون للمعية وما ليس بكون مفردا فبين المصنف حيثما يكون للعطف وحيثما يكون بمعنى مع فههنا صور فان كان الفعل اى الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه معمول لفظا مذكورا في اللفظ وجاز العطف اى جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل فالوجهان اى يجوز فيه الوجهان كونه معطوفا وكونه مفعولا معه مثل جئت انا وزيد فيجوز ان يكون زيد مرفوعا بانه معطوف على انا وان يكون منصوبا على انه مفعول معه بالشرح وهذا الوجه ~~الذي~~ والا اى وان لم يجز العطف كان الفعل متعينا للنصب بكونه مفعولا معه مثل جئت وزيدا لان عطف زيد وهو اسم الظاهر لا يجوز على الضمير المتصل بغير تاكيد بالمنفصل كما تقرر في محله فتعين النصب على انه مفعول معه

وان كان معنى اى كان الفعل معنويا غير ملفوظ

وجاز العطف تعيّن العطف نحو ما لزيدٍ وعمرٍو ولا

تعيّن النصب مثل مالكَ وزيدًا وما شانك وعمرًا الا ان

المعنى ما تصنع الحال ما يبيّن هيئة الفاعل او المفعول

وجاز العطف بالواو على محل اضا المعنوى

تعين العطف ويكون اعرابه تابعا للمعطوف عليه والاصل معمولا لان الفعل عامل فيهما والعطف يقتضي ان لا يجوز

مثل ما لزيد وعمرٍو كلمة ما في هذا المثال استفهامية مبتدأ واللام للاستحقاق جارة مستحق

فعل مقدر وهو حصل والفعل مع الجار والمجرور خبر المبتدأ وعمرٍو عطف على زيد - والمعنى اي شيء

حصل لزيد وعمرٍو والمراد من التعليل ان عمرا مفعول معه وهو فعل مقدر وهو حصل ويجوز فيه العطف

على زيد فتعين العطف ويكون مجرورا لفظا لان العامل اللفظي موجود ههنا وهو اللام الجارة فيكون معمولا للعامل

قوي وهو اللام اولى من حمله على معمول العامل ضعيف هو الفعل لان اللفظي اقوى من المعنوي فلا يصار اليه الا عند الحاجة

والا فاولى وان لم يكن العطف لانه من العطف تعين النصب على انه مفعول معه مثل

مالك وزيدًا كلمة ما استفهامية مبتدأ والابتداء خبره تقدير الفعل ومعناه اي شيء حصل

لك مع زيد - وما شانك وزيدًا - ما استفهامية مبتدأ والابتداء خبره ومعناه

اي شيء امرك مع زيد فزيدًا في هذين المثالين مفعول معه لان الفعل الذي هو مصاحبته مع محمول

معنوي غير ملفوظ ولا يجوز العطف على معموله فتعين النصب وانما لم يجز العطف لان الكاف في هذين

المثالين مجرور ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وههنا ليس كذلك

فان قيل لم لا يجوز ان يكون زيدًا في هذا المثال عطفا على شانك فالجواب ان

اذ مقصد السائل السؤال عن شانهما واذا عطف على الشان كان السؤال عن شان المخاطب وحده دون زيد

وهو خلاف المقصود لان المعنى ما تصنع اي معنى ما شانك وزيدًا ما تصنع فتكون

الفعل العامل المعنوي مقدرا - وانما خص هذا المثال بهذا الحكم لان دلالة الجار والمجرور في المثال الاول على الفعل المقدر

ظاهر لاقتضاء ذيها ولا كذلك لفظ الشان لان الاسم لا يتضمن لمعنى الفعل بل يقتضي معنى الحصول ههنا

تقديره ان الشان والصنع بمعنى المصدر الذي هو بمعنى الفعل واذا ضم مع استفهام دل على معنى الفعل

وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل كما يحصل مع الاستفهام في الجار والمجرور كذلك يحصل معنى الفعل

في ايهما الظاهر مع الاستفهام -

ولما فرغ عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فالحال التمييز قدم الحال على

الملحقات لكونها فضلة من الفعل وخصها بالفاعل والمفعول في جميع احواله وللزوم نصبها

بخلاف التمييز وغيره فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل كقولك زيد راكبا او المفعول

كضربت زيدًا مجردًا عن ثيابه او الفاعل والمفعول كليهما سواء كانا مختلفين في الهيئة والفعل

كقولك لقيت زيدًا راكبين او مختلفين في الهيئة والفعل كقولك قعيته مقعدًا ومشيًا

به لفظاً او معنىً نحو ضربت زيداً قائماً وزيدٌ في الدار قائماً
وهذا زيدٌ قائماً - وعاملها الفعل او شبهه أو
معناه - وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً

اى كان احدهما مصدراً الى التمام الكلام وآخر مشتقاً الى آخره - واحترز بقوله هيئة
عما لا يدل على الهيئة بل على الذات كالتمييز وبقوله هيئة الفاعل او المفعول به عن نحو القتل في حوفت
زيد القتل لانه لا يدل هيئة الفاعل والمفعول بل على هيئة الفعل فيكون مصدراً ومعناه كان خرج
فعت الفاعل والمفعول في نحو جاء زيد الراكب ورايت زيداً الراكب فانه يدل على هيئة كل من حيث
الذات لا بالنظر الى كونه فاعلاً او مفعولاً وانما قيد المفعول بقوله به لان سائر المفاعيل
لا يقع الحال صاحباً لها لفظاً او معنى تعلم الفاعل والمفعول به اى سواء كان الفاعل هو
او المفعول الذي وقع الحال عاملاً فيها فاعلاً ومفعولاً لفظاً نحو ضربت زيداً قائماً
فان الفاعل والمفعول في هذا المثال صريحان لفظاً وقائماً يحتمل ان يكون حالاً من الفاعل ان اتى
في ضربت وهو ضمير فاعل لفظاً ويحتمل ان يكون حالاً من زيد وهو اسم ظاهر مفعول لفظاً
وكان الفاعل والمفعول حاصلاً في المعنى دون اللفظ ومثاله زيد في الدار قائماً هذا مثال
الفاعل المعنوي لان زيداً في اللفظ مبتدأ ليس بفاعل لكنه في المعنى فاعل اذ هو فاعل للفعل المقدر
المتعلق به الجار والمجرور تقديره استقر زيد حصل في الدار فهو فاعل معنى وقائماً حال منه ف
نحو هذا زيد قائماً هذا مثال المفعول المعنوي لان معنى هذا اشير الى زيد قائماً
قائماً حال من المفعول معنى - وعاملها اى عامل الحال واما ان الضمير لا يجوز ان يعمل
اما ان يكون الفعل حقيقة نحو ضربت زيداً قائماً او يكون شبهه اى شبه الفعل وهو اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد ذاهب راكباً و
زيد مضروب قائماً وزيد حسن صاحكاً وهذا ابسر اطيبة رطباً وضربي زيداً قائماً
او يكون معناه اى يكون العامل في الحال معنى الفعل وهو الذي لا يكون من صيغة الفعل
بل مستنبطاً من سياقه كالظرف المستقر نحو زيد في الدار قائماً واسم الاشارة نحو هذا زيد قائماً
وحرف النداء نحو يا زيد قائماً والتمني نحو ليتك عندنا قائماً والترجي نحو لعلك فاذ قائماً
والتشبيه نحو كانك اسد صائداً ففي هذه الامثلة كلها العامل في الحال معنى الفعل المستنبط من الكلام
وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة اذ الاصل في الحال ان تكون نكرة وعدل عن الاصل
الى التعريف والنكرة اصل في الاحكام التعريف لانه يدرك بالحس والعرض واحتياجها الى التعريف
وصاحبها اى صاحب الحال وهو ذو الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه
يكون معرفة كالمبتدأ غالباً اى في اكثر الاوقات وقد يكون نكرة عند تقديم الحال عليه كما سيجيء
فقوله وصاحبها معرفة جملة مستقلة ليست بمعطوفة على قوله وشرطها لان تعريف ذي الحال ليس

وارسلها العراك ومررت بهالا وحده ونحوه متناول

فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها - ولا يتقدم

على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور

يجوز أن يكون معرفة وقد يكون نكرة

والواجب [illegible] ولذلك قال غلاما -

ولا يرد على المصنف انكم تلتم ان الحال لا تكون الا نكرة وقد جاء في كلام الشاعر المخضرم اللبيد بن ربيعة

ما يدل على خلافه حيث قال وارسلها العراك الخ والعراك في البيت وقع حالا معرفة - وكذلك

قولهم العرب مررت به وحده ووحده حال معرفة فاجاب بان قوله وارسلها العراك

وقولهم العرب مررت به وحده و [illegible] مثل قولهم مخلقا [illegible] اجهدك

اي على النوع الاجتهاد متأولا بالنكرات كما جاء الحال [illegible] فعرفه ارسلها العراك [illegible]

بارسلها معتركة وقولهم مررت به وحده متناول منفردا ومخلقا جهدك مجتهدا فعدة الدكاكيني مرادفا

لمنفردا معنى وقيل في وجه التاويل انها مصادر لفعل مقدر اقيمت به الاضمار شائعا والتقدير ارسلها

يعترك العراك ومررت به موحدا منفردا واجتهد جهدك وابا عن [illegible] الملحظ هو الاشارة فقط

وتمام البيت وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

فالسمع اوكد فصة البيت للتوفر عناية - قيل ان لبيدا خرج يوما تنشرة الى بعض اجبال

فراى في ذيل الجبل حمارا وحشيا مع قطيعة من الاتن (وهي الاناث من الحمر الوحشية)

فرجب ذلك الحمار الاتن الى الماء بهناك فوقف هو على موضع عال يحرسها من الصادين

فتعجب من فعله ذلك وقال وارسلها العراك الى آخره - والارسال الصفح والتخلية بالشيء

وما يريد - والعراك من الاعتراك وهو الازدحام والدفع والمنع والتشاق الحوض اذا جئن

والنغص هو منع العلف المجز والصاد المهملة من نغص الرجل اذا لم يتم مراده والبعير لم يتم شربه والدخال

هو ان يشرب البعير ثم يرسل الحوض ويرد على جرين حتى يشرب ساعات ولم يشرب

ومعنى البيت ان الحمار الوحشي ارسل الاتن الى شرب الماء معتركة متزاحمة يدفع بعضها بعضا ولم يمنعها

عن العراك والازدحام ولم يشفق على نغص العلف ولم يبال من اللاتم شرب بعضها بالبعض حتى تم

شرب البعير الصادر - تمام الصفة البعير الوارد مرة ثانية

قاعدة فان كان صاحبها اي ذو الحال نكرة محضة غير مختصة بتخصيص ما وجب تقديمها

اي تقديم الحال عليه اذ في الحال لتخصيصها بتقديمها كان المبتدأ اذا كانت نكرة يجب تقديم الخبر

عليها بتقال جاءني راكبا رجل - واما اذا كانت مختصة بوجه من وجوه

التخصيص لم يجب تقديم الحال على ذي الحال نحو جاءني رجل كريم راكبا وفي [illegible] الحال

على العامل المعنوي [illegible] وهو ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء واسم

الاشارة وحروف التنبيه نحو يقال قائما زيد في الدار ولا قائما كما يقدم زيد لان العامل المعنوي ضعيف

فلا يتقدم عليه معموله بخلاف الظرف [illegible] فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو

كل يوم لك ثوب هذا مبتدأ وذلك خبر المتقدم ظرف وعامله المقدم هو الظرفية والعامل فيه

ذلك المتاخر عنه وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لان الظروف اتسع فيها ما لم يتسع في غيرها

[illegible]

ولا على المجرور اي ولا يتقدم الحال على ذي الحال اذا كان ذو الحال مجرورا سواء كان المجرور بحرف الجر

او بالاضافة فلا يقال مررت راكبا به ولا غلام راكبا زيد ولا زيد ضاربا غلامه ويدل على ان الحال

على الاصح - وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا
اطيب منه رطبا - وقد تكون جملة خبرية - فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف - والمضارع

تابع ذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يجوز وقوع المتبوع فيه - والمجرور لا يتقدم على الجار لكذلك
تابع المجرور لا يتقدم عليه على الاصح اي بناء على القول الاصح لان فيه اختلافا فقال الكوفيون يجوز
تقدم الحال على ذي الحال بدليل قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور بحرف
الجر وتقدم عليه الحال وقول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلا عليه
شديد فكهلا حال تقدم على الضمير المجرور في عليه واجاب البصريون عن هذه الامور بما لا يخلو من تعسف
وتكلف - والحق ان هذه الامور قوية بل انها ثابتة فيما اختلفوا فيه وصحت كثيرا من اقوال الكوفيين
او فق بالنقل واقوى دليلا مما قاله البصريون - والشرف ذلك ان هؤلاء اعتمدوا على القياس وقد
تحيروا عند ما ظهر لهم عليها فتكلفوا في تاويل ما خالف قياسهم وتعسفوا فيها وهم اعتمدوا على النقل والنقل
اكثر من الضابطة فاشبه احوال المتكلفات وخلصوا من انتقادات

ثم لا يخفى ان هذا الاختلاف بينهم انما هو في تقديمها على المجرور بحرف الجر واما المجرور بالاضافة فلا يجوز
تقدم الحال على صاحبها بالاتفاق فلا يقال في نحو زيد ضارب هندا قائمة زيد ضارب قائمة هندا
بان يكون قائمة حالا من هند

قاعدة وكما اي تقدر على هيئة ان جاء سواء كان ذو الحال مشتقا او جامدا صح ان
يقع ذو الحال حالا وليس الاشتقاق شرطا فيه كما زعم بعضهم قالوا باشتراط الاشتقاق فيه فما وجدوا الحال الا
غير مشتقة في كلامهم اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويلها مثل هذا تمرا اطيب منه رطبا فان
تمرا ورطبا اسمان غير مشتقين وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية ومعنى المثال ان هذا
الجنس سواء اتم المشار اليه حال كونه بسرا افضل من حال كونه رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لان المفضل
حالة البسرية والمفضل عليه حالة الرطبية واذا اختلف الحالات جاز ذلك والبسر ثمر النخل قبل النضج
واعلم ان اول ما يبدو من النخل طلع ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر اذا انتهت

ولما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الجملة الواقعة حالا فقال

قاعدة وقد تكون الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال فكما
ان الخبر يكون مفردا وجملة كذلك تكون الحال مفردا وجملة فتقول جاءني زيد وهو راكب كما تقول
جاءني زيد راكبا لكن لما كانت الجملة مستقلة بنفسها غير رابطة لغيرها علا بد فيها من رابط يربطها بذي الحال
وتجعلها رابطة وهو الضمير او الواو او كلاهما كما سيذكر - وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع حالا كما لا تقع خبرا - ولما كانت الجملة الخبرية على خمسة اقسام اسمية او فعلية او شرطية اما
مصدرة بالماضي او بالمضارع وكل واحد منهما اما مثبت او منفي اراد ان يبين حكم كل واحد منها فقال
فالاسمية اي الجملة الاسمية التي تقع حالا تربط بوجود ذي الحال بثلثة وجوه بالواو والضمير اي كلا

المثبت بالضمير وحده - وما سواها بالواو والضمير

أو باحدهما - ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة

ويجوز حذف العامل لقولك للمسافر راشدا مهديا - ويجب في

المثبت اي الجملة الخبرية اذا وقعت حالا وكانت مصدرة بالمضارع المثبت تكتفي بالضمير وحده نحو جاءني زيد يضرب غلامه وذلك لان الفعل المضارع المثبت يدل على التجدد والحدوث كما ان الحال تدل على التجدد والحدوث وفيه معنى الحال المناسب للحال ولانه كاسم الفاعل فعلا ومعنى فكما ان اسم الفاعل اذا وقع حالا نحو جاءني زيدا كبا لا يحتاج الى الواو فكذلك الفعل المضارع المثبت فاكتفى فيه برابط ضعيف هو الضمير

وما سواها اي لما سوى الجملة الخبرية والفعل المضارع المثبت وهي ثلث المصدرة بالفعل المضارع المنفي والمصدرة بالفعل الماضي المثبت والمنفي انت بالخيار ان شئت اتيت بالواو والضمير كليهما او اكتفيت باحدهما اي بالواو وحده او بالضمير وحده فتقول في الفعل المضارع المنفي جاءني زيد ولا يركب بالواو والضمير معا وجاءني زيد والشمس تطلع بالواو وحدها وجاءني زيد ولا يركب بالضمير وحده - وتقول في الماضي المثبت جاءني زيد وقد ركب بالواو والضمير معا وجاءني زيد وقد طلعت الشمس بالواو وحدها وجاءني زيد قد ركب بالضمير وحده - وتقول في الماضي المنفي جاءني زيد وما ركب بالواو والضمير معا - وجاءني زيد وما طلعت الشمس بالواو وحدها وجاءني زيد وما ركب بالضمير وحده - وجه ذلك مذكور في الشرح

فائدة ولابد في الماضي المثبت اذا وقع حالا من قد سواء كانت قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد وقد ركب او مقدرة كما في قوله تعالى أو جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت -

وذلك لان الحال وذا الحال لابد ان يكونا زمانها متحدا والماضي المثبت يدل على انقضاء الزمان والحال تدل على ثباته فلابد من قد لتقرب الماضي الى الحال فيتحد زمانها كما لا بد القرب بين الشيئين في علم المقارنة له وان لم يتحد حقيقة -

فائدة ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت عليه القرينة حالية كانت او مقالية كما يحذف في غير الحال عند وجود القرينة كقولك للمسافر الذي يريد السفر راشدا مهديا فهذان حالان حذف عاملها وهو اذهب اي اذهب حال كونك راشدا ومهديا اشارة الى الطرق المستقيم الموصل الى المقصود فحذف اذهب لقرينة حال المخاطب والقرينة المقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت فتقول راكبا اي جئت راكبا

ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة - اعلم ان الحال على نوعين موكدة وهي التي لا ينتقل ولا يتبدل صاحبها غالبا بل يكون دائما على تلك الحال مادام موجودا وتسمى مقررة ايضا لانها مقررة لما قبلها من ذي الحال قرانا ومنتقلة وهي التي ينتقل عنها

المؤكدة مثل زيدٌ ابوك عطوفاً اى أوحقه وشرطها ان
تكون مقررة لمضمون جملة اسمية التمييز ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة - فالاول عن مفرد مقدار

صاحبها ولا يكون احوال الا ذا ما ذو الحال اسمى منتقلة لا تعقل صاحبها عن الحال فهى تكون
قيد العامل او تخصيصا له والمؤكدة تكون تقريرا للعامل وبيانا لما علم منه ضمنا -

مثل زيدٌ ابوك عطوفاً اى احقه هذا مثال احوال المؤكدة التى يجب حذف عاملها
لان عطوفا يؤكد ما فى الجملة السابقة من معنى العطف اذ الاب لا ينتقل من العطوفة غالبا
فهذه عامل وهو احقه اى اشبته لان احبات الحق تقتضى علمهم من الجملة السابقة فاغنى
عنها بدلالة الجملة عليها -

وشرطها اى شرط هذه الحال فى وجوب حذف عاملها ان تكون الحال مقررة اى مؤكدة
لمضمون جملة اسمية

واحترز بقوله عن مضمون جملة عما يؤكد بعض اجزاء الجملة كما فى قوله تعالى انا ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها وبقوله اسمية احترز عن مضمون جملة فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما فى قوله تعالى ولوا مدبرين فانه حال مؤكدة ولم يحذف عاملها

التمييز اى من المفردات التمييز وهذا مثال التمييز وسمى تمييزا لانه يميز الابهام اى يزيل الالتباس وهو فى اللغة التفرق
وفى الاصطلاح هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت فى الكلام الاسم يحترز به عن الواضح
كلفظ عشرون فان الواضح ما وضع لمعنى لم يشاركه فيه ما وضع له فيها وفى قول من العدد
واحترز به عما لا يرفع الابهام المستقر فى مثل الوضع على الابهام العارى عن الاضافة فى استعمال نحو رايت
عينا جارية مجاز يعين لانه لا تمييز فيها لان العين وضعها الواضع لشئ من غير تعيين
كالجارية والبياضة وغيرذلك واما نشأ الابهام فيها حين استعمال المتكلم اياها

عن ذات احترز به عن حال فانها ترفع الابهام عن الصفة لا عن الذات فان زيدا فى قولك
جاء فى زيد راكبا يبين مبهما فى الذات بل الابهام فى هيئة المجىء انما كيف كانت -

مذكورة او مقدرة غير المذكورة اى الذات المبهمة قد تكون مذكورة لفظا نحو قولك عشرون
درهما وقد تكون غير مذكورة لفظا بل محذوفة ومستفادة من محور الجملة كما فى قولك طاب
زيد نفسا اذ لا ابهام فى طاب ولا فى زيد ولا فى نسبة الفعل الى الفاعل بل من محور ذات
حصل شئ مبهم اى طاب المحسن او الوجه زيد فيفسره نفسا رفع ذلك الابهام اى حاصل من اخذ
من ذات مقدرة معروفة وهى الاول المذكور تقديرا

ولما كان التمييز على اقسام متعددة ولكل احكام مختلفة شرع فى بيان اقسامها
وحاصله الكلام ان التمييز اما ان يكون عن ذات مذكورة او عن ذات مقدرة فالاول ايضا
عن ذات مذكورة على نوعين - عن معدود نحو عندى عشرون رجلا او عن معدود بهم فى ذاته كما تم نفسا
والثانى عن ذات مقدرة نحو زيد طاب اباً على نوعين نوع يكون التمييز اسما محضا نحو
طاب زيد اباً - ونوع يكون التمييز صفة نحو شهد وره فارسا فقال

فالاول اى ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة على نوعين احدهما ان يرفع الابهام عن مفرد
المراد من المفرد ههنا مقابل النسبة الواقعة فى الجملة او بين المضاف والمضاف اليه لا مقابل التثنية

غالبًا اما فی عدد نحو عشرون درهمًا وسیاتی واما فی
غیره نحو رطل زیتًا ومنوان سمنًا وقفیزان برًا وعلی التمرة
مثلها زبدًا فیفرد ان کان جنسًا الا یقصد الانواع

غالبًا ای زمانًا غالبًا یعنی التمییز الذی یرفع الابهام عن المقدار هذا اغلب والاکثر فی النسبة الی ما یرفع الابهام عن غیر المقدار

والابهام فی المقدار اما ان یکون فی عدد نحو عشرون درهمًا فذا ما صدق علی التمییز یرفع الابهام المستقر فی ذلک العدد وهو مقدار وهو مفرد مقدار یدل علی عدد خاص لا یعم بوای شیء ورتبا رفع ذلک الابهام وسیاتی ای بیان تمییز الاعداد فی باب العدد واما ان یکون فی غیره ای غیر العدد من المکیل والموزون والمساحة والمقیاس مع کونه مقدارا نحو عندی رطل زیتًا فزیتًا تمییز یرفع الابهام المستقر فی رطل وهو مفرد مقدار من غیر العدد مبهم فی الموزون وزیتًا رفع ذلک الابهام - وهذا مثال للمفرد التام بالتنکیر وقوله منوان سمنًا فسمنًا تمییز یرفع الابهام المستقر فی منوان وهو مفرد مقدار مبهم فی الموزون الا ان العدد وسمنًا رفع ذلک الابهام - وهذا مثال المفرد التام بغیر التثنیة

وعلی التمرة مثلها زبدًا فزبدًا معطوف علی التمییز یرفع الابهام المستقر فی مثلها لان المثل مفرد مقدار من غیر العدد مبهم فی المقیاس فرفع زبدًا ذلک الابهام - وهذا مثال المفرد التام بالاضافة - وفهم من قوله مثال المعدود والموزون والمکیل والمقیاس بالترتیب بقی مثال المساحة وهو قولهم ما فی السماء قدر راحة سحابًا فسحابًا تمییز مفرد یرفع الابهام المستقر فی قدر راحة من المسموح - ولم یذکر مثال المساحة لان المقصود المصنف بیان ما یزاد به مفرد تمییزا امفرد التام بالاضافة لا مفرد المقادیر حتی یستوعبها ولما ذکر بعض المفرد المقادیر

قاعدة فیفرد ذلک التمییز ای لا یثنی ولا یجمع وان کان تمییزه تثنیة او جمعًا ان کان التمییز جنسًا ای اسم جنس یقع علی القلیل والکثیر فیقال عندی رطل زیتًا وعندی رطلان زیتًا وعندی ارطال زیتًا وذلک لان الجنس یقع علی القلیل والکثیر فلا حاجة الی التثنیة والجمع مع ان اصل الاسم الافراد - والمراد من الجنس الذی یقع لفظه او معناه علی القلیل والکثیر کالماء والزیت والتمر والخل لا العبید الذی لا یقع علی اکثر من عشرة والجمع کرجال ونحوه - الا ان یقصد الانواع ای یفرد التمییز فی جمیع الاحوال حالة قصد من التمییز الانواع المختلفة فیثنی ویجمع لیدل التثنیة والجمع علی تعدد الانواع فیقال عندی رطل زیتین وارطال زیوتًا اذا کان عندک الزیوت المشتملة من السمسم والزیتون وغیر ذلک

واعلم ان یکون تمییزا فی الاصل ثم اضیف الی ما یرفع الابهام عنه وصار مضافا الی ما یرفع الابهام عنه

المساحة

ويجمع في غيره - ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية
جازت الاضافة والافلا وعن غير مقدار مثل خاتم
حديدا - والخفض اكثر والثاني عن نسبة في جملة او مضافها

ويجمع التمييز اذا كان مثنى جوازا في غيره الى ان يكون التمييز اسم جنس
فيقال عندي عبدان او ثوبين او اثواب - وانما ذكر الجمع لان حكم التثنية حكم من الجمع
قياسا او لان المراد من الجمع الجمع الذي يشمل التثنية دون الجمع الاصطلاحي
ثم ان كان الاسم المميز عن مفرد مقدارا ما بتنوين فقط او كان ما بنون التثنية
جازت الاضافة اي اضافة المميز الى التمييز فيقال عندي رطل زيت ومنوا سمن كما يجوز
ان تقول عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وذلك لحصول الغرض من الاضافة البيانية مع حصول
الخفة في اللفظ بحذف التنوين ونون التثنية والجمع فالاضافة لازمة في نحو عشرة رجال وما شاكله
طلبا للتخفيف في العدد لكثرة استعمال العدد وواجبة الاضافة
والا اي وان لم يتم ذلك الاسم بالتنوين ونون التثنية والجمع بل بشيء آخر كالاضافة ويكون
اي العدد جوز الاضافة لان المضاف مرة لا يضاف مرة اخرى ونون التثنية والجمع
وما هو من فضل الكلمة لا يحذف عند الاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز الا لان يعد النون
بمنزلة نون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون
وعن غير مقدار عطف على قوله عن مقدار اي اذا ما يرفع الابهام عن ذات مقدر قد يكون عن
غير مقدار بان لا يكون الابهام في مقدار كالعدد والوزن والمساحة والقياس بل باعتبار
ذاته مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار ذاته انه من حديد او ذهب او فضة
وحديدا رفع ذلك الابهام والخفض اكثر اي خفض التمييز في هذا النوع اكثر استعمالا
من النصب باضافة المميز الى التمييز فيقال خاتم حديد او ذهب او فضة

والرفع عن ذكر التمييز عن ذات ملفوظة نوعية مقدار وغير مقدار شرع في النوع الثاني
فقال والثاني اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة
حاصلة في جملة فعلية نحو طاب زيد نفسا او اسمية نحو زيد طيب علما وعقلا
او ما ضاهاها ضاهى فلانا من المضاهاة بمعنى المشابهة اي يرفع الابهام عن نسبة
في ما شابه الجملة وما شابه الجملة الصفة هو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
والاضافة نحو يعجبني طيب زيدا وعلا او ما كان فيه معنى الفعل نحو حسنك زيدا وجاد
الارض مع ضمائرها ليست جملة كما يشابهة بها لانها منوبة الى ما علمها كان الفعل منسوب
الى فاعله

مثل طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما
او فى اضافة مثل يعجبنى طيبة ابا وابوة ودارا وعلما
ولله درّه فارسا ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

مثل طاب زيد نفسا هذا مثال التمييز الذى وقع بعد الجملة الفعلية
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما هذا مثال لما وقع التمييز بعد
اضافة الى الجملة فان طيب صفة مشبهة مع فاعلها فى حكم الجملة ميزة ابا وابوة
ودارا وعلما وهذا المثال مشتمل على امثلة خمسة اشارة الى اصناف التمييز فان
التمييز قد يكون من نفس المميز او غير مشتق فان ابا او يكون اضافة
بينه وبين غيره كما فى ابوة وقد يكون مشتقا به تلقى الثالث المملوك وهو من الايمان كما فى دارا
وقد يكون مشتقا به تلقى الوصف بالمرفوع كما فى علما او فى اضافة الى غير المتبس

بين المضاف والمضاف اليه مثل يعجبنى طيبه

ابا
وابوة
ودارا
وعلما

كذلك يجرى فيما اذا صار الجملة المذكورة

وقوله درّه فارسا مثال التمييز الذى وقع بعد اضافة وهو صفة المضاف
ثم اعلم ان هذا القول مستدرك الوجب عند التعجب من الممدوح وذمه او الخبر والدعاء
تشديد الراء مصدر فى الاصل من ورّ الفرس وزيدا اذا اكثر وحين سمى به الفرس
اطلق الدر اولا على الخير الكثير لان الفرس عند العرب خير كثير ثم
لما انسبوه الى الله سبحانه وتعالى اى ما صدر منه من الخير ثم
وفارسا اسم فاعل من فارسه بالفتح مصدر فرس اذا حذق بامر الفروسية

ثم ان كان التمييز عن النسبة اسما غير صفة بحيث يصح جعله المراد من الجعل
اطلاقه عليه والتعبير به عما انتصب عنه الاسم جعل التمييز منصوبا به

وهو صاحب نسبة المبهمة كزيد فى هذا المثال وقوله المقام ان الاسم الواقع تمييزا فى الجملة
على ثلثة انواع احدها ان يكون اسما مختصا كالضارب والمضروب وهذا النوع يصح حمل على
المنتصب عنه كما مر عبارة عنه فيقال فى طاب زيد فارسا زيد هو فارسا ومن ثم
وثانيها عكسه
وهو ان يكون تمييز اسما غير صفة ولا يصح حمله على المميز المنتصب عنه اصلا نحو طاب زيد دارا او علما فلا يقال
زيد هو الدار او العلم وسمى هذا النوع تمييز المتعلقة لان العلم والدار يتعلقان بزيد
وثالثها
ان يكون التمييز اسما غير مختص لكن يحتمل التوجيهين بحيث يحتمل ان يكون عبارة عن نفس المميز فيصح حمله عليه كما يقال
فى طاب زيد ابا زيد هو الاب ويحتمل ان يكون عبارة عن متعلقه فلا يصح حمله عليه حينئذ ولا يقال
زيد هو الاب بل يضاف اليه ما يصح حمله عليه بعد اضافة اليه فيقال دار زيد او علم زيد او اب زيد
لان المضاف انما يكون متعلق المضاف اليه لا هيئة — فان كان التمييز محتملا للوجهين كما فى الصورة الثالثة

جاز ان يكون له ولمتعلقه - والا فهو لمتعلقه فيطابق

فيهما ما قصد الا اذا كان جنسًا الا ان يقصد الانواع

وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال - ولا يتقدم التمييز على عامله

جاز ان يكون التمييز له اى عبارة عنه وصفة له ومطابقا به فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
و لمتعلقه اى وجاز ان يكون ذو التمييز عبارة عن متعلقه وصفة له ومطابقا به - لانه يحتمل الوجهين مثل طاب
زيدا فان ابا زيد يحتمل ان لا تنسب عنه ان يطلق عليه ويكون عبارة عنه فيقال زيد هو الاب وتترجم
حينئذ بالفارسية خوش ست زيد ازان روى كه او پدر ست - ويحتمل ان يكون التمييز عبارة عن متعلقه ان يكون
الاب غيره وزيدا به وتترجم حينئذ بقولنا خوش ست زيد ازان روى كه اورا پدر ست - وبعلم المعنى المقصود
بهما من القرينة الدالة على تعيين احد الاحتمالين وكذلك قولنا طاب زيد ابوة يحتمل الاحتمالين فجاز ان يكون
المراد ابوة زيد بالنسبة الى ابنه وجاز ان يكون المراد ابوة من ولده وهو ابوه - وانت تتحرى ما يعلم
على عدم التفرق بين المعنيين لان الكلام اذا كان محتملا لمعنى جاز قصده وحسب نفع الاشتباس وهذا
كان مراد القائل المعنى الاول التبس مراده بالمعنى الثانى ولا قرينة على احد هما -

والا اى وان لم يصح جعل التمييز محمولا على الاسم الناصب كما فى النوع الثانى وهو قولنا طاب زيد علما
فانه لا يصح ان يقال زيد هو العلم او الدار فهو لمتعلقه اى يتعين التمييز حينئذ ان يكون لمتعلقه
ولا يجوز ان يكون له لما انتقد عنه لعدم صدقه عليه فيطابق اى يجب ان يرتى التمييز مفردا
او تثنية او جمعا فيهما اى فى كلا الوجهين سواء جاز ان يكون له او لمتعلقه اعلم ان
ما قصده اى قصده المتكلم من التمييز يعين ما انتقد عنه يطابق التمييز موافقا فى الصيغة لما اراد
رجوع الابهام منه فتقول اذا اردت من التمييز نفس المميز بالمعنى الاول طاب زيد اباً والزيدان ابوين و
الزيدون آباء لانه فى المعنى خبر زيد والزيدان والزيدون فيجب مطابقته به واذا اردت التمييز بالمعنى الثانى
ويكون صفة لمتعلقه وقصدت اياه فقط افردت ايضا لانه مفرد وان تعدد الابناء فتقول طاب الرجل اباً
وطاب الرجلان اباً وطاب الرجال اباً واذا قصدت آباءه واجداده قلت طاب زيد ابوين وآباء -
وتقول على ما بالصيغة حمد عليه طاب زيد داراً او دورا او دوراً الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير بلا حاجة الى التثنية والجمع فيفرد التمييز على كل حال نحو طاب زيد علما والزيدان علما
والزيدون علما الا ان يقصد الانواع المختلفة نحو طاب زيد علوما فحينئذ يطابق ما قصدت من التوعين
او الانواع ويثنى ويجمع نحو طاب زيد علمين او علوما اذا اردت علم النحو والمعانى مثلا
وان كان التمييز صفة جاز الا اسما مضمرا كما مر فى بحث الفاعل ولم يتقدم على عامله المتصرف وغيره
سواء كان صفة لفظا نحو له عبده فارسا او معنى نحو لله درك رجلا اى كاملا فى الرجولية كانت
تلك الصفة خاصة له ولا تكون لمتعلقه فاذا قيل طاب زيد ابوة لم يجز ان كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون
المراد والد الوالد لعدم قيام المحض كما فى طاب زيد اباً فانه يحتمل المعنيين كما مر وطبقه اى وجب ان
تكون تلك الصفة مطابقة له فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كونها حاملة لضمير فيقال طاب
زيد فارسا والزيدان فارسين والزيدون فارسين وهند فارسة واحتملت الحال يعنى وجب احتمال ان تكون
تلك الصفة حالا من الاسم المنتصب بعد وقبل الاضمار كما فى قولنا طاب زيد فارسا حال من زيد فاعلم
ان يقال انه تمييز منه لاستقامة المعنى فى كلا الوجهين لكن زيادة لفظ من فيها نحو لله دره من فارس

والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد المستثنى

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا

بالا او احواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج وهو منصوب اذا كان بعد الا غير

والاصح اي القول الاصح من القولين فيه ان لا يتقدم التمييز على عامله الفعل ايضا مع قوة عمله فلا يقال نفسا طاب زيد لان التمييز في المعنى فاعل الفعل الذي هو كالاستقرار في الفعل لا يتقدم ما هو بمعناه لان معنى طاب زيد نفسا طابت نفس زيد خلافا لابي عثمان المازني وتبعه ابي الحسن الاخفش وابي العباس المبرد وهو تلميذ المازني فانهما قالا بجواز تقدم التمييز على عامله نظرا الى قوة العامل وتمسكا بقول الشاعر

ما كاد نفسا بالفراق تطيب ✤ نفسي فجاد بمقلتيه صبيبها ✤

فنفسا تمييز قدم على فعله تطيب. واجاب الجمهور عن هذا البيت بانه ضرورة كثيرة السير لو ثبت ان الرواية نفسي غير مجيبة والصحيح وما كاد نفسي بالفراق تطيب

ولا فرق عن ذكر التمييز شرع في احكام المستثنى لما كان الغرض من تخصيص الشيء من عمم ما يتناوله اللفظ انتقال فقال المستثنى اي من المنصوبات المستثنى ولم يترجم بعد ذكر المستثنى في المنصوبات ان جميع انواعه منصوبات بل المنصوب منها ما سيذكره في اقسامه وذكره هنا تبعا للمصنف في المعنى حالة انتظار وهو نوعان متصلا يكون من جنس المستثنى منه ومنقطع لعدم دخوله في المستثنى منه ولهذا ليس منفصلا ايضا فالمتصل هو المخرج عن متعدد اي عما يكون فيه تعدد وكثرة اما بحسب الافراد نحو جاءني القوم الا زيدا او بحسب الاجزاء نحو ضربت زيدا الا راسه والتعدد قد يكون لفظا اي من حيث اللفظ نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد اخرج عن الرجال وهو صيغة الجمع تراجع مدلول هذه الافراد المتعددة لفظا او يكون التعدد فيه تقديريا اي من حيث المعنى دون اللفظ نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا مخرج عن القوم وهو مفرد لفظا واجمع معنى لانه موضوع لافراد كثيرة من الرجال. وقيل معنى قوله لفظا اخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او متعدد بتقدير نحو ما ضربت الا زيدا تقديره ما ضربت احدا الا زيدا ويحتمل ان يكون المراد من قوله لفظا او تقديرا تعميم المستثنى بان يكون المستثنى ملفوظا كما في جاءني القوم الا زيدا او يكون المستثنى مقدرا محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا تقديره ليس الا اياه فحذف المستثنى تخفيفا بالا اي لفظ الا الموضوع للاستثناء والباء في قوله بالا متعلق بقوله المخرج واخواتها اي اخوات الا وهي غير ويكون وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون على عرف الاستثناء واحترز بهذا عما يكون مستثنى غير بهذه الالفاظ فانها ليست المستثنى في اصطلاحهم وذلك كالمخرج بصيغة الاستثناء نحو جاءني القوم الا زيدا او مستثنى منهم زيدا او المخرج بالجملة المذكورة نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا او المخرج بالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار فان معناه اكرم كلهم الا من لم يدخل والمنقطع اي المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن ما قبله نحو ما جاءني القوم الا حمارا فحمارا مذكور بعد الا لكن ليس مخرجا عن ما قبله لان القوم لا يتناول بحقيقته الحمار فغيره وشبيهه استثناء منقطع لتغاير المستثنى والمستثنى منه بصورة الاستثناء والا فلا استثناء هنا على الاصح ثم الاستثناء المنقطع قد يكون بمعنى لكن نحو ما زارت القوم الا حمارا لكن حمارا زارته. ولما فرغ من ذكر المستثنى شرع في بيان اعرابه وهو على انواع النوع الاول ما كان قاعدته وهو ان المستثنى منصوب وجوبا في ثمانية مواضع وقدم ذكر منصوبية المستثنى لانه الاصل في الاستثناء ولذا عده من المنصوبات والا فهو مجرور ومرفوع ايضا على خلاف

المستثنى
يجوز في المستثنى ثلاثة اوجه النصب والرفع والجر

الصفة في كلام موجب فمقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او
كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب
ويختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا

اعلم ان لفظة الا على نوعين استثنائية وصفتية بمعنى غير كما سيجيئ بيانها في آخر هذا الفصل
والمراد من الاستثناء الاستثناء الاصطلاحية لان الا التي بمعنى الصفة لا يجب نصب ما بعدها بل يكون
تابع لما قبلها في الاعراب كما في قولك ما جاءني رجل الا زيد بالنصب وكما في قولك جاءني رجل الا
زيد وراكب راكب الا زيد ومررت برجال الا زيد في كلام موجب المراد من الموجب ههنا
ما ليس في ولا نفي ولا استفهام وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب كما في قولك ما جاءني
القوم الا زيد لان الا زيد ههنا يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء واما
اذا وجد فيه الشرطان يعني كان الكلام موجبا ووقع المستثنى بعد الا غير الصفة فيجب نصبه نحو
جاءني القوم الا زيدا

والموضع الثاني من وجوب النصب ما قال او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان
في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا احد او ما جاءني الا زيدا احد فان المستثنى منه
وزيدا المستثنى قدم المستثنى على المستثنى منه لان الاصل ان يتصل المستثنى منه بالمستثنى

والموضع الثالث من وجوب النصب ما قال او كان المستثنى منقطعا اي كان المستثنى منقطعا غير مخرج عما قبله
سواء كان في كلام موجب نحو جاءني القوم الا حمارا او في كلام غير موجب نحو ما جاءني احد الا حمارا
وانما وجب النصب في هذا الموضع لشبه المستثنى بالمفعول فوجب نصبه

في الاكثر اي وجب النصب فيما اذا كان المستثنى منقطعا قول اكثر النحويين وقال بعضهم لا يجب بل
يجوز فيه الرفع على البدل بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس: الا اليعافير والعيس فان اليعافير والعيس مرفوعان على الاستثناء من الانيس وهي ليست من جنس الانس وقد نفيها الشاعر
واجابوا عن هذا بان شبه اليعافير والعيس بالانيس يدرج لمجاورتها اياه فكانها منها فرفعهما
على وجه الاستعارة فكان المستثنى متصلا لا منقطعا

والموضع الرابع من وجوب النصب ما قال او كان المستثنى بعد لفظ خلا وعدا في الاكثر
نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا عمرا اي خلا بعض زيدا وعدا بعضهم عمرا وانما وجب النصب بهذا القول
خلا وعدا لان المستثنى بهما مفعول به واجب النصب وانما قال في الاكثر لان بعضهم
قالوا يجوز الجر فيهما لانهما حرفا جر فيكون ما بعدهما مجرورا بهما

والموضع الخامس من وجوب النصب ان كان المستثنى بعد لفظ ما خلا وما عدا وليس ولا يكون
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وانما لزم النصب فيها لتغير العلة بدخول ما عليها
اذ حقيقة عمل ما المصدرية بها لان ما المصدرية لا تدخل الا على الافعال فوجب النصب فيها بالتصريح
وكذلك يجب النصب بليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة فنحو والمستثنى بهما
خبرها وتقديرها حاضرا نحو جاءني القوم ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا وجاءني القوم لا يكون زيدا
اي لا يكون بعضهم زيدا فوجب النصب فيهما كما ذكرنا

والوجه الثاني من الوجوه المذكورة في المستثنى النصب على الاستثناء
وبختار البدل اي بدل المستثنى من المستثنى منه فيكون اعرابه تابعا لاعرابه فيما يكون المستثنى
وانما يجب لفظ الا لا فيما سواه من الفاظ الاستثناء وان يكون الاستثناء في كلام غير
موجب كما سيأتي ذكره بعد هذا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون او كان في كلام موجب وجب النصب

قليلٌ والا قليلا - ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيدٌ
الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الايوم كذا - ومن ثم لم يجز ما ال

والا قليلا نصب قليلا فان المستثنى مذكور بعد الا والكلام غير موجب وذكر المستثنى منه صريحا
وبر صيغة الجمع فالرفع والنصب فيه جائزان النصب على الاستثناء ويختار الرفع بالبدلية بشرط ان
يكون بدلا من غير فعلوا وبدل مرفوع فاعل افعل يكون قليل مرفوعا ايضا -

والوجه الثالث من اعراب المستثنى ما يقبل الرفع والنصب الجر حيثما على حسب العوامل وهو ما قال

ويعرب على حسب العوامل اى مرافقا لا قتضاء العامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد اى ليفيد الكلام ويصح الاستثناء
وبذا علة قوله وهو في غير الموجب لانه لو كان في الموجب لم يفد الكلام موجب فسد
المعنى ولم يصح الاستثناء نحو جاءني الا زيد وضربني الا زيدا لان تقديره جاءني جميع القوم الا زيد
وضربني جميع القوم الا زيدا وهذا ممتنع وحال عادة وقد قرينة كما تخصيص بعض الناس
بحذف ما اذا كان الكلام غير موجب مثل ما ضربني الا زيد وما جاءني الا زيد
فانه يفيد معنى صحيحا اذ عدم ضرب جميع الناس عدم ضرب بعضهم ممكن

الا ان يستقيم المعنى اى لا يجوز ان يكون المستثنى منه غير مذكور والكلام موجب في وقت
من الاوقات الا اذا استقام المعنى في الكلام الموجب وهو الكلام فيجوز مثل قرأت
الايوم كذا اى قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او الجمعة فانه صحيح ممكن عادة
لا استحالة فيه

ومن ثم اى من اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز اى يمتنع
ما جاءني زيد الا عمرا لان النفي واذا دخل على النافية على النفي افاد الاثبات
صار الكلام موجبا معنى وان كان منفيا صورة وكان المعنى ثبت زيد على جميع الصفات
الا صفة العلم وهذا محال كما لا يخفى

زيدٌ إلّا عالمًا۔ واذ تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع مثل
ما جاءني من احدٍ الّا زيدٌ ولا احدٌ فيها الا عمرٌو وما زيدٌ
شيئًا الّا شيءٌ لا يعبأ به الآن من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا التقدير ان

واذا تعذر البدل في المستثنى على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي فيجعل البدل على محل المستثنى منه وينظر الى موضع ما في موضع الرفع او النصب او الجر فيعرب
المستثنى على وفقه مثل ما جاءني من احدٍ
الا زيدٌ فزيد مرفوع بانه بدل من احد وهو مرفوع محلا لانه في موضع الفاعل اي ما جاءني
ووجه تعذر البدل من لفظ سيبويه المصنف في لا احد فيها الا عمرٌو عمرو مرفوع
بانه بدل من احد وهو مرفوع محلا لانه في الاصل مبتدأ اسم للاثر نفي الجنس اي ليس فيها
ولا يمكن حمله على لفظ المستثنى منه هنا ايضا لما سيذكره
وما زيد شيئًا الا شيءٌ لا يعبأ به اي لا يعتد به ولا يبالى به لحقارته وهذه الجملة الاخيرة
صفة لشيء الثاني واما وصف بها حتى يكون الشيء الثاني غير المستثنى منه فصحيح اذ المستثنى لا يكون من قبيل
المستثنى منه فشيء الثاني مرفوع بانه بدل من محل شيئًا وهو الرفع لانه
خبر ما النافي الجنس الداخلة على المبتدأ والخبر فمحله الرفع وان صار منصوبا بعد دخول النافي عليه ما
ووجه تعذر البدل من اللفظ في المثال الاول ما قال لان كلمة من لا تزاد في
الاثبات والمستثنى بعد النفي في حكم الاثبات فلا يجوز حينئذ على ما سيجيء بيانه البدل
يقوم مقام المبدل منه ومعامل البدل منه يدخل على البدل وزيادة من في الاثبات غير جائزة
ووجه تعذر البدل من اللفظ في المثالين الاخيرين ما قال في ما كما في المثال الثالث ولا
كما في المثال الثاني لما تقف ان اي من حيث هي لا تكون ولا تستعمل

عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا
بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً لانها عملت للفعلية فلا
اثر فيها لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم

عاملتين بعده اى بعد الاثبات لانها اى ما ولا عملتا تثنية الاضمر بعود الى ما ولا
اى عملت ما ولا كان للنفي اى لوجود معنى النفي فيها وكونها مشابهتين ليس في المعنى فعملتا عملها
وقد انتقض النفي وزالت تلك المشابهة بالا اى بدخول الا لان الاستثناء يجعل المعنى
المنفي شيئاً في المستثنى - فلو قلنا ان عمرو بدل من احد وشيئاً اثباتي بدل من شيئاً
الاول وكانا مصرحين لزم دخول لا عليها اذ البدل يوجب تكرار العامل ويلزم دخول الا على
المثبت وهو باطل لفظاً ومعنى فاذا تعذر حمله على لفظ المستثنى به حملناه على محله وهو الرفع

ولا يرد على المصنف انكم تلتم بانتقاض النفي بالاستثناء في ما ولا وقد انتقض النفي في
قولك ليس زيد شيئاً الا شيئاً لانها ايضاً وقد عملت ليس في الاسم والخبر
مع انه يجوز هذا القول بالاتفاق فقال في جوابه ان قولنا ما زيد شيئاً الا شيئاً لا يجوز
بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً لانها يجوز لانها ان يكون شيئاً الثاني مرفوعاً
بدلاً من لفظ شيئاً الاول لانها اى كلمة ليس عملت للفعلية لانها فعل ماض
الى قصد ومن ثم عملها نفياً واثباتاً لا لشرط فيها وجود معنى النفي ولا اثر فيها ان في
ليس لنقض معنى النفي بالاستثناء لبقاء

الامر العاملة على اى ليس لاجله اى كان انتفى في هذا المثال معنى النفي
في ليس لكن السبب الذي تعمل ليس لاجله وهو الفعلية باقي فيه الآن كما كان
فلم يضر زال النفي - لان الحكم يبقى ببقاء العلة والعلة باقية ثم اعلم ان قولنا ما زيد
صفة قوله الا حمر وان كانت الصفة مع ما ذكر الموصوف نكرة فاعلم ان الصفة اذا
كانت مجال متعلق الموصوف لا يجب مطابقتها بالموصوف في التذكير والتانيث بل يتعلق
كما سيجيء

ومن ثم اى من اجل ان عمل ليس الفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفي في استمرار عملها

جاز ليس زيد الا قائما ومتنع ما زيد الا قائما - ومخفوض بعد غير
وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل وصفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في

جاز هذا التركيب ليس زيد الا قائما منصوبا على انه خبر ليس مع انتقاض معنى النفي بالاستثناء لبقاء الصفة التي عملت ليس بها - وامتنع هذا التركيب ولم يجز ان تقول ما زيد الا قائما منصوب قائما على انه خبر ما لان عمل ما انما هو بشرط النفي واذا انتقى الشرط انتقى المشروط بل تقول ما زيد الا قائم برفع قائم - والوجه في اعراب المستثنى ما قال ومخفوض اي المستثنى بعد لفظ غير و سوى بعض الالف وسواء بدل الالف لان هذه الاسماء تلزم الاضافة والمستثنى يصير مضافا اليه بهذه الالفاظ والمضاف اليه مجرور ابدا وقد يكون المستثنى مخفوضا بعد حاشا لكونها حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحاة خلافا للمبرد فانه يقول هو فعل من الحاشية بمعنى جانب فينصب لانه اسم بانه مفعول به فاعلم ان غير كما في خلا وعدا - تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد كلها بجر زيد

ولما كانت كلمة غير اسما متمكنا لا بد فيها من الاعراب لفظا اراد ان يبين اعرابه فقال

قاعدة واعراب لفظ غير في الاستثناء دون الصفة اذ هو معرب حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى قبله اي بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما نصب مستثنى لا محالة ولا يمكن ان يعرب ما نصب باعراب المستثنى لكونه مضافا اليه واعراب المضاف اليه الجر وبقي لفظ الاستثناء خاليا من الاعراب

فاعطيناه اعراب المستثنى بالنصب على التفصيل المذكور في باب المستثنى - اي كان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فلا تقول هنا تقول جاءني القوم غير زيد بنصب غير الا غير - وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب فلا تقول هنا تقول ما جاءني الا غير زيد القوم بنصب غير وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب لا زيد هنا وجب النصب تقول ما جاءني القوم الا غير حمار بنصب غير وكان المستثنى بالا اذا كان في

المستثنى بالا على التفصيل وصفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في

حاشية هذا التركيب ليس زيد الا قائما بنصبه قائما على انه خبر ليس مع انتفاء معنى النفي بالاستثناء لانتفاء الصفة التي عملت ليس بها - وامتنع هذا التركيب ولم يجز ان تقول ما زيد الا قائما بنصب قائما على انه خبر ما لان عمل ما انما هو بشرط النفي واذا انتفى الشرط انتفى المشروط بل تقول ما زيد الا قائم برفع قائم - والوجه

الراجح

من اعراب المستثنى ما قال ومحفوف الى المستثنى بعد لفظ غير و سوى بقصر الالف وسواء بمد الالف يكون مجرورا لان هذه الاسماء لازم الاضافة والمستثنى صار مضافا اليه بهذه الالفاظ والمضاف اليه مجرور ابدا ق اذا كان المستثنى منفوضا بعد حاشا لكونها حرف جر فما الاكثر اي في قول اكثر النحاة خلافا للمبرد فانه يقول هو فعل من التحاشي بمعنى جانب فينصب لانه اسم بانه مفعول به فاعله ضمير كما في خلا وعدا - تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيدا بالجر

ولما كانت كلمة غير اسما متمكنا لا بد فيها من الاعراب لفظا اراد ان يبين اعرابه فقال

قاعدة واعرب لفظ غير في الاستثناء دون الصفة اذ هو معرب حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى منه الا بالا لانه لما استعمل غير بمعنى الا كان ما نصب مستثنى لامحالة ولا يمكن ان يعرب ما بعد باعراب المستثنى لكونه مضافا اليه واعراب المضاف اليه الجر وبقي لفظ غير استثناء خاليا من الاعراب

فاعطياه اعراب المستثنى

متى جاء اليه فهو ملحق بالمستثنى على التفصيل المذكور في باب المستثنى - اي كان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فلذلك ههنا تقول جاءني القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير لا غير - وكانه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب فلذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير وكانه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب فلذلك ههنا وجب النصب تقول ما جاءني القوم غير حمار بنصب غير وكان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والابدال فلذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير على الاستثناء ورفعه على البدلية ويكون البدل متاخرا وكان المستثنى اذا كان في كلام غير موجب ولم يكن المستثنى منه مذكورا يعرب على حسب العوامل فلذلك ههنا يجر بغير حسب اقتضاء العوامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد ما ضربت غير زيد غيرَ عمرو وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة

وللاتيان بلفظ غير في بعض الاستثناء كثيرا وانه قد يكون بمعنى الصفة قد يكون بمعنى الاستثناء ولذلك

الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الا
ستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف في
غيره - واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح خبر كان

في الصفة فيستعمل حينئذ الا بمعنى الصفة وتزول عنه الاستثناء اذا كانت
الشرط متصلا بجملت اثنان يعني انما يجعل الا على الصفة اذا كانت الا تابعة اى واقعة
لجمع منكور غير محصور اى بعد اجمع المنكر غير المعرف باللام وغير المحصر فيتعذر
بهما سماه الاصلي وياخذ المعنى العارض لتعذر الاستثناء حينئذ واذا تعذر الاصلي اخذ
وجب المصير الى المجازي وهو الصفتية ووجه تعذر الاستثناء في اجمع المنكر الغير المحصور
ان الاستثناء اما متصل او منقطع فالمتصل يلزم دخول المستثنى في المستثنى منه جزما
والمنفصل يلزم عدم دخوله جزما واجمع المنكر الغير المحصر يصلح في احدهما فيتعذر فيه
كلا النوعان من الاستثناء فوجب المصير الى الصفة كما في مثل قوله تعالى شاهد
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان في الارض والسماء آلهة غير الله الواحد القهار
لفسدت السموات والارضين واختل نظامهما بان يريد احدهما وجود شيء ويريد الآخر
عدمه فلفظ الا في الآية الكريمة تابعة لجمع منكور غير محصور وهو آلهة وجعلت بمعنى الصفة واسم الجلالة مرفوع
لانه مع الا بمعنى غير صفة آلهة وذلك لان الاصل في الصفة ان تكون اسم الجنس على الاتصاف بمعنى جاءني رجل
صح ان تقع صفة كما في قولك جاءني رجل غير زيد وقد صفة رجل وان لم يقع الا بعد نكرة صفة في

واذا علمت معنى التي فاعلم فوائد القيود - فقيد الا بكونها تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منفي لم تتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى ويصح ادخال
نحو ما جاءني احد الا زيد - وقيد اجمع بقوله منكور اخرج به المعرف باللام لانه
حينئذ لشموله للعموم فيتناول المستثنى فصار يصح ادخال نحو جاءني الرجال الا زيدا
سواء كان اجمع بصيغته اجمع كالرجال او بلفظ اجمع كالقوم والرهط
وخرج بالمنكور بقوله غير محصور لانه لو كان اجمع محصورا كما في العدد لم تتعذر الاستثناء
نحو لفلان علي عشرة الا واحدا

وضعف اى حمل الا على الصفة في غير اجمع المنكور غير المحصور قول ضعيف
كما في قوله الا لبيك وكل اخ مفارقه اخوه : لعمر ابيك الا الفرقدان : اى
غير الفرقدين فاشار بحمل الفرقدان مرفوعا انه صفة لما اخ مع ان كل اخ ليس فيما منكورا غير محصور بل
بيت محصور بكل هو لفظ السور لكان ينبغي ان تكون الا للاستثناء ويحمل الرفع على البدل
واعراب لفظ سوى او سواء بالنصب على الظرف يعني انهما اذا كان ظرفا كان
منصوبا على الظرفية من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد كانت جملة
جاءني القوم سكان زيد على الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عند لازم الظرفية منصوبان مطلقا
ابدا وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية وادراجهما على حسب العوامل فيكونان
بالرفع والنصب والجر كلفظ غير لكن تقديرا لا لفظا في نحو سوى خبر كان

واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامرة كامر خبر المبتدأ وتقدم معرفة وقد يحذف عاملها في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه يجب الحذف

واخواتها اى من المتصرفات حركان او هذا بيان خركان واخواتها اصار واصبح واضحى وغيرها من الافعال الناقصة هو الاسم المسند بعد دخولها اى دخول كان واخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول كان واحد من اخواتها كخبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت — فان قيل لم لم يذكر المصنف اسم كان في المرفوعات كما ذكره غيره فيها قلنا لانه فاعل حقيقة عند المصنف لا ملتبس به فاورد في الفاعل بحذف خبر كان فانه ملتبس بالمفعول وليس بمفعول فذكره هناك وذكر اسم كان واخواتها ملتبس بالفاعل ومن على حقيقة لانه لا يتم الكلام به ولكان فاعلا لتم الكلام به ولهذا سميت افعالا ناقصة

مثل كان زيد قائما فقائما منصوب بانه مسند اليه خبر كان وزيد مرفوع بانه فاعل كان على راى المصنف واسم كان على مذهب الجمهور

وامره اى حكم خبر كان وشبهه في جميع الاحكام كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه كجواز وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه و كان قائما زيد — ثم استثنى من هذه الكلية صورة واحدة وهي ما ذكره بقوله

وتقدم خبر كان على اسمها حال كونه معرفة ثم بحذف خبر المبتدأ انما اذا كان اسم كان نكرة

واما خبر كان ان كان معرفة فلا يتقدم على اسمها لان اسمها مرفوع وخبره منصوب وهذا اذا كان الاعراب في الاسم والخبر لفظيا واما اذا كان الاعراب في كليهما تقديريا فلا تقدم خبرا على اسمها كما في حبلى مذا وكانت الحبلى السكرى لصول الالتباس فلا بد ان يكون الاول اسم والثاني خبره

وقد يحذف فعلها اى عامل خبر كان وهو لفظ كان عند قيام قرينة وهذا الحكم اى حذف كان منصوبا بلفظ كان ومستمرة دون اخواتها الا ما لا تحذف وانما اختصت كان بكثرة الاستعمال المقتضي للتخفيف فكان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة اى بعين حكم يسمى بهذا الشرط اسم منصوب وخبر وما بعد الفاء الداخلة على الاسم المنصوب اربعة اوجه من الاعراب الوجه الاول نصب الاسم الاول ورفع الثاني كما في الاثر تقديره ان كان الخير

في مثل امّا انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا اسم ان
واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب و
التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او

في مثل ان كل موضع حذفت كان واقيم ما انفصل بها واعتضت بها عنها انفصل بها
امّا انت منطلقا انطلقت
اى لان كنت منطلقا اى لاجل انطلاقك انطلقت
فحذف اللام اجازة لكثرة حذف من ان المصدرية ثم حذفت كان لانها من افعال العامة
تحذف كثيرا في كلامهم مع دلالة ان المصدرية عليها بما تقتضيه الفعل وفاعله المحذوف
ثم حذف الفعل صار انا انت منطلقا ثم زيدت
ما بدلا عن كان واتصلت نون ان في ما فصار امّا انت منطلقا انطلقت
وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم الجمع بين العوض والمعوض منه

ولما فرغ من بيان خبرها واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها
اسم ان وما ضوهها اى من المنصوبات اسم ان من الحروف المشبهة بالفعل
واخواتها وسيجئ ان وكان وكيس وغيرها في الحروف المشبهة بالفعل
هو المسند اليه وهذا شامل للمبتدأ واسم كان واخواتها واذا قال
بعد دخولها اى دخول ان واحدى اخواتها خرج منه المبتدأ واسم كان وغيرها
مثل ان في الدار زيدا قائم فزيدا منصوب بانه اسم ان لانه مسند اليه بعد دخول ان
وحكمه حكم المبتدأ في سائر الاحكام لانه في الاصل مبتدأ وسيجئ استيفاء
البحث في باب الحروف

المنصوب ولما فرغ من اسم ان واخواتها شرع في الا التي لنفي الجنس
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اى من المنصوبات وهذا بيان المنصوب بالا التي
لنفي الجنس وانما قال المنصوب بلا الخ ولم يقل اسم لا كما قال اسم ان وخبر كان لان اسم لا
ليس من المنصوبات دائما بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار
والفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي ليست لنفي الجنس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني
لنفي فرد من افراد الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه ان ليس في الدار رجل اصلا
لا يجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او جماعة وما ضاهاها واذا قيل لا رجل في الدار
بمعنى ليس كان معناه نفي فرد واحد من جنس الرجال فيجوز ان يكون فيها واحد او اثنان او جماعة
هو المسند اليه تولى هذا شامل للمبتدأ واسم كان واخواتها
بعد دخولها اى دخول لا خرج منه مبتدأ كان واخواتها
بلا التي لنفي الجنس فانه لا يجوز دخولها عليه
يليها اى يلي المسند اليه لا فالضمير المستتر في يليها يعود الى المسند اليه

مُشَبَّهًا بِهِ مِثْلَ لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٍ فِيهَا وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا
لَكَ - فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ
أَوْ مَفْصُولًا بِنَيْنِ وَبَيْنَ لَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ وَمِثْلُ

(و مشبها به اى بالمضاف بان يكون مشتقا بنى هو من تمام معناه
وانما يشترط كونه واليا للا لانه لو كان الاسم منفصلا عن لا لم يبنه كما سيجيء
ويشترط كونه نكرة لانه لو كان معرفة لم يبنه كما سيجيء
ولزم كونه مضافا او مشبها بالمضاف لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا
مثل لا غلام رجل ظريف فيها هذا مثال الاسم لا الذى يليها نكرة مضافا فتقدم
منصوب بانه اسم لا التى لنفى الجنس متصل بلا ونكرة مضاف الى رجل وظريف خبره و
فيها ظرف كان لها واصله فيها راجع الى الدار وانما ابخر اشارة بتقديم الخبر على المبتدا على ما يلزم عليه
ولا عشرين درهما لك هذا مثال الاسم لا الذى يليها نكرة مشبها بالمضاف لانه تمييز
ورد بانه تمييز و التمييز مع المميز بمنزلة المضاف والمضاف اليه من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما
ومن حيث ان ما يعد بها متمم ومخصص لما قبلها

فان كان اسم لا النافى للجنس مفردا اى غير مضاف ولا مشبها بالمضاف فهو مبنى على ما اى
حركة او حرف ينصب الاسم منه من الحروف والحركة اذا كان نصبه حالة النصب على
بالفتحة بنى على الفتحة نحو لا رجل فى الدار وان كان بالكسر بنى على الكسر نحو لا مسلمات فى الدار
وان كان نصبه بالحرف بنى على ذلك الحرف نحو لا غلامى فى الدار ولا ناصرين فى الدار
ووجه بنائه تضمنه لمعنى من الاستغراق نحو لا رجل فى الدار لان معنى قولنا لا رجل فى الدار لا من رجل فى الدار لانه جواب عن سؤال
مقدر او مقدر كانه قيل هل من رجل فى الدار فقيل لا من رجل فى الدار ويكون جوابا لسؤال مقدر
لكن لا يجرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى الجواب و حذفت فصار الاسم مبنيا

وبنى على الفتحة لخفتها ولمناسبة عمل لا وهو النصب
وان كان اسم لا معربا كما فى قولك لا رجلين فى الدار ولا امرأتين او كان مفصولا بينه اى بين اسم لا وبين لا كما فى قولك لا فى الدار رجل ولا امرأة
وجب الرفع اى رفع الاسم المذكور بنى عليه مبتدا او التكرير اى تكرير لا
فى كلتا الصورتين - اما وجه وجوب الرفع فى المعرفة فلان لا تنبأ على الجنس
والمعرفة ليس بجنس فاذا بطل عملها لان عملها ضعيف فاما عمل مشابهة ليس
فوجه المصير الى اصل الاعراب اسم وهو الرفع بالابتداء واما وجه وجوب التكرار
فلانه مبنى على جواب سؤال سائل سأل هل فى الدار رجل او امرأة فقيل لا رجل فى الدار ولا امرأة فوجب التكرير فى الجواب ليكون
مطابقا للسؤال واما وجه وجوب الرفع فى صورة الفصل فلان عمل لا بالفصل ضعيف جدا والتكرير
مطابقة الجواب السؤال المحقق او المقدر كانه قال قائل هل فى الدار رجل او امرأة فقيل لا فى الدار رجل
ولا امرأة - واما ورد فى المصنفات قاعدتكم منقوضة بقولهم لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
لان الاسم معرفة وهو ينبغى بنيا على ما ذكرتم لانا نقول الجنس مع انه لا يتناول الجنس

قضيةٌ ولا اباحسنٍ لها متأوّل في مثل لاحول ولاقوة الا
بالله خمسة اوجه فتحهما فتح الاول ونصب الثاني
في فعله ورفعهما ورفع الاول ونصب الثاني
واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناه الاستفهام

فقال ومثل قولهم قضية ولا اباحسن لها هذا مثل يضرب به في قضية مشكلة
لا يعرف حلها لان سيدنا عليا كان ماهرا في قضاء الحكومات وحل المشكلات فاذا لم يحسن
قالوا قضية لا اباحسن لها متأول اي بالنكرة اي قضية لا مثل ابي حسن لها والمثل لا يكتسب
من المضاف اليه كما يجيء فحذف المضاف وقام المضاف اليه مقامه واوبال المراد من ابي الحسن عليا
ليس بمقصود سيدنا علي رضي الله عنه بل مقصود المتكلم هو بها فيكون نكرة كقولهم لكل فرعون موسى

وفي مثل لاحول ولاقوة الا بالله اي في انكر النكرة مع لا مع غير فصل يجوز في المعطوف
والمعطوف عليه خمسة اوجه من الاعراب - الوجه الاول فتحهما وكونهما مبنيان على الفتح
فيقال لاحول ولاقوة الا بالله كما هو الشهور المنقول في رواية احمد حتى ان لا في كل من الجزئين
لنفي الجنس وما بعدها مضاف اي كائنان او حاصلان - والوجه الثاني فتح الاول على ان لا
الاولى لنفي الجنس وركب مبني على الفتح ونصب الثاني على ان لا الثانية لا لنفي الجنس
وقوة عطف على لفظ لاحول وحزه الا بالله فيقال لاحول ولا قوةً الا بالله
والوجه الثالث رفعه اي رفع الثاني مع فتح الاول بان تكون لا الاولى لنفي الجنس
وركب مبنيا على الفتح ولا الثانية للعطف وليست لنفي الجنس والعطف على محل المعطوف عليه
لا على لفظه وهو الرفع لانه في الحقيقة مبتدأ فيقال لاحول ولا قوةٌ الا بالله
والوجه الرابع رفعهما بان تلغى لا من العمل ويكون هو كل مبتدأ وقوةٌ عطف عليه والا بالله خبره
كما في قولك لا بيع فيه ولا خلة - ووجه الثاني انه لكونه اجوف - مطابقا لقول الخليل
احول كغراب اوقوة - فيقال لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله
والوجه الخامس رفع الاول بان يكون لا بمعنى ليس وحولٌ مرفوعا اسمه لكن هذا الى الان لم
يعرف بمعنى ليس رافعة مبنى على ضعف اي على قول ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قول شاذ
ورفع الثاني بان يكون لا لنفي الجنس وركب مبنيا على الفتح فتقول لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله
ومعنى الحولة على جميع التقادير ان لا رجوع لنا عن معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة
لنا في طاعة الله تعالى الا بعونه وتوفيقه

قاعدة واذا دخلت الهمزة بمعنى الاستفهام وغيره على لا التي لنفي الجنس
لم تغير العمل اي عمل لا لان الهمزة لا تغير عمل العامل سلبناه اذا دخل هو عليها
فانه تغير عليها ويصير اسم مجرورا كقولك آذا ستين بالجر ووجهه بالحال
ومعناها اي معنى الهمزة اذا دخلت على لا النافية الاستفهام كقولك مستفهما
من المخاطب الا رجل في الدار

والعرض والتمني ولنعت المبني الاول مفردا يليه مبني
ومعرب رفعا ونصبا مثل لا رجل ظريف وظريفا و
الا فالاعراب ـ والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز

والعرض نحو [illegible] الا تنزل عندنا فتصيب الخير والتمني نحو الا ماء
[illegible] الاستفهام [illegible]
المقصود العرض والتمني فقط [illegible] المصنف [illegible] الهمزة في هذه المعاني الثلاثة
لانها تجيء للانكار والتوبيخ وغير ذلك
[illegible]
ولا فرغ من بحث اسم لا شرع في حكم تابعه فقال

قاعدة ولنعت [illegible] المبني [illegible]
الاول بالرفع صفة المبتدأ مفردا حال من المبني [illegible]
[illegible] النعت الثاني والثالث [illegible]

صفة [illegible] مفردا اي يكون النعت [illegible] متصلا بالمبني [illegible] فاذا اجتمعت [illegible]
[illegible] النعت [illegible] مبني
[illegible]
[illegible]
[illegible] ومعرب [illegible]
النعت [illegible] رفعا ونصبا [illegible]
[illegible]
[illegible] مثل لا رجل ظريف [illegible]
[illegible] وظريف بالرفع والتنوين [illegible]
[illegible] وظريفا بالنصب والتنوين [illegible]
[illegible]

والا اي وان لم يكن النعت كذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
فالاعراب اي [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] بالرفع والتنوين [illegible] على اللفظ او على المحل [illegible]
[illegible] والعطف
على اللفظ اي لفظ اسم لا [illegible] جائز وكذلك العطف
على المحل [illegible] جائز ايضا

مثل لا اب وابنا وابن ومثل لا اباله ولا غلامي
له جائز تشبيها له بالمضاف المشاركته له في اصل معناه
ومن ثم لم تجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفظا المغني خلافا

مثل لا اب وابنا بالنصب والتنوين وجعله معطوفا على لفظ الاب وابن اي يجوز ابن بالرفع حملا على محل لا واحد جاز ان يكون مبنيا على الفتح لانه وقع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر الاسم وهذا توجيه ابن ترجيح له على الفتح اذا كان المراد موجودا في الدارة وهذا المثال نظير من بيت الحريري في مدح عبد الملك بن مروان حيث قال

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم

ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

فان قيل المصنف ذكر حكم النعت والعطف من التوابع ولم يذكر سائر التوابع من البدل وغيره اجيب بانه انما ذكر هذين لكثرة وقوعهما في كلام العرب دون غيرهما فكان ذكرهما اهم من ذكر غيرهما قيل لان حكم سائر التوابع لا يخفى فيما علم لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي

ولا اضافة المصنف ان قاعدتكم من ان الاسم اذا كان مفردا غير مضاف فحقه ان يبنى على ما ينصب به مفردا نحو لا اباله بانيات الالف ولا غلامي لا سرج فيه نون التثنية ولا ناصري لم يحذف فيهن الياء مع ان كلا منهن مفردات فقال في جوابه ومثل لا اباله بانيات الالف مع ان الاسماء الستة اذا لم تكن مضافة فهي بحذف الحرف الاخير والاعراب على الحروف الباقية ان يقال لا اب له ولا غلامه بفتح الميم وسكون الياء التي هي لام الكلمة مع ان التثنية اذا لم يكن مضافين لا تحذف فكان القياس ان يقال لا غلامين له ولا ناصرين له

مثل هذا جائز وان كان غير شائع الاستعمال

تشبيها له اي للاسم الذي هذين التركيبين بالمضاف

والمشابهة بين المثالين بالمضاف لمشاركة اي المشاركة مثل لا اباله ولا يحسن له بالام له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو افادة الاختصاص في الاضافة الادنية ولا فرق بينهما في المعنى الا ان اللام هذا ذكرت بينهما لفظا وفي الاضافة هذا مذكور تقديرا

ومن ثم اي من اجل ان جواز لا اباله ولا غلام له لشبهه بالمضاف لمشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلام فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص لان اختصاص الاب بالرجل ثابت في قولنا لا اباله بحذف لا اباله فان اختصاص الرجل بالدار لا يستفاد من قولنا لا اباله بالام

وليس اسم لا التي لنفي الجنس التركيبي بمضاف لفظا وان ضمر له بعد انا قدمنا ان لا الغاء هي مشبه المضاف وليس بمضاف حقيقة لفظا للمعنى اي لو قدر باضافة الى الضمير للزم فساد المعنى كما مر بيانه - الوجه الاول لا يدخل ضمير غير جائز - الوجه الثاني ان يحمل لفظ المضاف ايضا غير جائز -

خلافا

لسيبويه - ويحذف كثيراً في مثل لا عليك اي لا بأس عليك
خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما و
هي لغة حجازية - واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي

لسيبويه فانه يقول ان ما بعدها مبتدأ وخبر مضاف الى ما الضمير والاسم على الابتداء زائدة تاكيد للاضافة

ويحذف اي اسم لا حذفا كثيرا عند قيام القرينة قياسا على المبتدأ لانه المبتدأ في الاصل في مثل لا عليك اي لا بأس عليك فان اسم لا ان لفظ باس محذوف والقرينة عليه ان لا لا تدخل على الخبر وان هذا الكلام يقال لمن خاف امرا فالقرينة اللفظية والحالية دالتان على حذف باس

خبر ما ولا المشبهتين بليس اي من المنصوبات او هذا بيان خبر ما ولا التي بليس في النفي ودخولها على الجملة الاسمية

هو المسند اعم شامل لجزء المبتدأ وخبر كان وخبران وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج خبر ما هو لها وهو اي انتصاب خبر ما ولا وانما انث الضمير رعاية للخبر وهو لغة اهل الحجاز واما عند بني تميم فهما لا يعملان اصلا بل الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان كما كان قبلهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد التنزيل نحو قوله تعالى ما هذا بشرا وقول بعضهم ما مايح اهلها

فاذا زيدت لفظة ان مع ما اي بعد ما نحو ما ان زيد قائم

وانما قيد بها لان ان لا تزاد بعد لا بالاستقراء او انتقض النفي بالا المرجبة للاثبات بعد النفي نحو ما زيد الا قائم

بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه يوجب
فالرفع الجر هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او

او تقدم الخبر اى خبر ما ولا على اسمها نحو ما قائم زيد
بطل العمل اى عمل ما ولا فلا تنصبان الخبر بل الخبر يبقى مرفوعا على حاله + والوجه فى ذلك انهما
عاملان ضعيفان فلا تعملان مع الفصل بينهما وبين معمولهما بما هو منفى بها فى المعنى ليس كما فى
المثال الثانى وتغير الترتيب الالوف فى الجملة الخبرية كما فى المثال الثالث
واذا عطف عليه اى على خبر ما ولا بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفى كبل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعدا ولا رجل قائما ولكن قاعد
فانها يثبتان حكم ما بعدها ويفيدان الايجاب بعد النفى فالرفع لازم فى
المعطوف لان المعنى الموجب لعمل ما ولا وهو النفى بطل بحرف بل ولكن فلا يكون
ما بعدها منصوبا بل مرفوعا بحمله على محل الخبر وهو الرفع

الحروف الكلام فيه كما فى اخواتها والاحسن عندى ان يكون كلها مبنيات على السكون
من غير ان يدعى الا عراب المقدر لانتفاء وجه الاعراب او الحروف شيئين تخ
هو اى الجار المذكور فى ضمن الحروف ما اشتمل على علم المضاف اليه وهى الكسرة
لفظا او تقديرا او محلا كما فى مررت بزيد وبمسلمين وبهلاد والفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة
والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر
فقوله كل اسم تنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما وما لا يكون اسما يكون بتاويل الاسم
كما فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى يوم ينفخ فى الصور بتاويل
الاسم اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ فى الصور
وانما قال شيء ولم يقل اسم او فعل لان المضاف قد يكون اسما نحو غلام زيد وقد يكون جملة
نحو عرفت ما عرفت وقد يكون شبه جملة نحو انا مار بزيد وهذا على راى المصنف واما الجمهور
فلا يسمون هذا النوع مضافا
لفظا او تقديرا تعميم لحرف الجر اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا كما فى قولك
مررت بزيد ويغير عن هذا عند الجمهور بالجار والمجرور او يكون ذلك الحرف مقدرا
تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة فان تقديره غلام لزيد وخاتم من فضة ويعبر عن
هذا النوع فى الاصطلاح بالمضاف والمضاف اليه

* الاضافة فى اللغة ضم الشيء الى الشيء والمضاف اليه والمضاف والمضاف اليه

تقديرًا مرادًا فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسمًا
مجردًا التنوين لاجلها وهي معنوية ولفظية - فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام

مرادًا حال من قوله تقديرًا او شرطه اى حال كون ذلك المقدر مرادًا لانه لو لم يكن
فى الارادة بل حذف نسيًا منسيًا لم يحل كما فى قولهم صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة
منسوب اليه شئ وهو صمت بواسطة حرف الجر اى فى كنه غير مؤثر فى العمل لانه لو كان مؤثرًا فى
العمل لكان يوم الجمعة مجرورًا - وانما قلنا فى العمل لان فى عمله فى المعنى لا محالة -
ولا يخفى ان المصنف فى هذا الباب ذهب مذهب سيبويه حيث عد المجرور بحرف الجر
نقلًا من المضاف اليه وهو حذف المضاف المشهور عندهم كما قلنا -
فالتقدير اى كون حرف الجر مقدرًا شرطه ان يكون المضاف اليه اسمًا لا فعلًا
كمررت بزيد فانه لا يقدر فيه حرف الجر بل يظهر حتمًا - مجردًا التنوية حذف تنوين
وانما اى ذلك الاسم يكون مجردًا عن التنوين وما يقوم مقامها كنون التثنية والجمع لاجلها
متعلق بقوله مجردًا اى يكون مجردًا الاسم عن التنوين وما يقوم مقامها لاجل اضافته لانه آخر
غلام زيد وضارب عمرو وضارب بكر وضارب خالد زيد فان كان منونًا فوجه آخره للاضافة
نحو الغلام زيد والضارب عمرو لا يجوز اضافتها لان منونًا لاجل التنوين لا للاضافة -
فان قيل اجر فى جارٍ فى اخذه مضاف مع ان التنوين لم يحذف لاجل الاضافة بل
لانه غير منصرف فتقدير ان لم يكن التنوين فى الاجر لكن على تقدير ان لو كان كما كان اذا
لو كان فيه التنوين لحذف لاجل الاضافة -
وانما وجب تجرد المضاف عن التنوين وما يقوم مقامها لان التنوين تدل على تمام
والمضاف غير المضاف اليه لا يتم بل هو كبعض الكلمة والتنوين لا يكون الا فى آخر الكلمة -

وهي اى الاضافة تقدير حرف الجر على نوعين معنوية منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
جديدًا فى المضاف من التعريف كما فى نحو غلام زيد او التخصيص كما فى نحو غلام رجل -
ولفظية منسوبة الى اللفظ لانها تفيد تخفيفًا فى اللفظ فقط نحو ضارب يزيد -
والمعنوية اى الاضافة المعنوية التى تفيد تعريفًا او تخصيصًا فى المعنى هى ان يكون
المضاف فيها غير صفة اى يكون اسمًا جامدًا او غير الصيغ الصفاتية نحو غلام زيد او تكون
صيغة صفة لكن لا تكون مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها معنى كما فى قولنا
فلان كريم البلد وتصارع مصر وقتيل كربلا فان البلد ومصر وكربلا ليس فاعلا ولا مفعولا
للصيغ الصفاتية فى المعنى فلا يقال كرم البلد وصارع مصرًا وقتل كربلا فهذه اضافات
معنوية مع كون المضاف صفة لان الصفات غير مضافة الى معمولها بخلاف نحو ضارب زيد
وحسن الوجه كما سيجئ - وهي اى الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لما بمعنى اللام
اذا كان المضاف صالحًا للمضاف اليه - ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بينهما باللام بل
يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد الاضافة بمعنى اللام

فى ما عدا جنس المضاف وظرفه وإما بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم - وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا

وتقدير اللام يكون فى ما يكون المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه لانه لو كان المضاف اليه من جنس المضاف او كان ظرفا له كان الاضافة بتقدير من او فى نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام والا لصدق عليه بان يقال زيد هو الغلام ولا ظرفه كما هو الظاهر فيكون اضافة الغلام الى زيد بمعنى اللام

او بمعنى من فى جنس المضاف اليه نحو خاتم فضة وعلامته ان يصح الحاق المضاف اليه المضاف غيره فيقال للخاتم هذا فضة ويقال للدرهم هذا فضة فيكون شيئا هو درهم وخاتم من وجه فان الخاتم قد يكون من فضة وقد يكون من غيره وكذا الفضة قد تكون خاتما وقد تكون غيره

ولذا يصح اضافة بعض اللام اذا كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا نحو ~~غلام الرجل~~ وعكس ذلك اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه او مساويا فلا يجوز ~~خاتم فضة~~ ~~ضرب اليوم~~ وليست له

او بمعنى فى ظرفه نحو ضرب اليوم فان اللام ظرف لان للضرب لا محالة ضربا او يكون ظرف مكان له نحو جندل الركب

وهو قليل اى اضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال اى فى كثرة استعمالها فى شيء بالنسبة الى استعمالها فى شيء آخر وان كان كثيرا فى نفسه وقال بعضهم ان المصدر مضاف الى المفعول فيه مجازا -

وخاتم فضة مثال الاضافة المعنوية بمعنى من اى خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال الاضافة المعنوية بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم

وتفيد اى الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او من او فى تعريفا مع المعرفة اى اذا كان المضاف اليه معرفة كعلام زيد فيكتسب المضاف التعريف من مجاورة اللازم كالجزء كما يكتسب التانيث ايضا من المضاف اليه فى نحو قولهم قطعت بعض اصابعه

ثم لا يخفى ان بعض اسماء لتوغلها فى الابهام كلفظ مثل وغير وغيرها لا يحصل التعريف من المضاف اليه ولا يصير معرفة مع الاضافة الا ان يكون المضاف اليه مفردا واحدا او مثنى مشتهرا فحينئذ يتعرف لزوال الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل الحاتم - ولذا يدخل اللام على لفظ الغير وان كان مضاف الى ذى اللام احيانا فتقول جاءنى الرجل الغير العالم - وتخصيصا

مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما أجازه
الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف
واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها مثل ضارب زيد وحسن

مع النكرة أي تفيد الإضافة المعنوية التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل لأن اللام قبل الإضافة يعم غلام الرجل نكرة فإذا أضفت غلام رجل زال البعض شيوعه وخصص بغلام الرجل.

قاعدة

وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف بحذف اللام إن كان معرفة باللام فتقول في جاءني الغلام جاءني غلام النكرة وإن كان علما بقي على تعريفه نحو زيد أفضل من زيد بكر. وذلك لأن الإضافة إنما تكون لتحصيل التعريف من المضاف إليه فإذا كان المضاف معرفة لم يكن تحصيل من حاصل ومن تحصيل الحاصل. فإن قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يعلم في نحو غلام زيد تعريف قبل الإضافة حتى يجرد منه قلنا هذا بتنزيل المكن منزلة المحقق كما في قولهم ضيق فم الركية أو كما نقول سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل والتجريد لغة التعري ومنه تجريد الشجر حتى لو كان معرفا حرد من التعريف

ولا يرد نحو الضعفا لم تقم وجوب تجريد المضاف من التعريف وقد جاء المضاف إليه معرفا وغيره بإضافة الطرف باللام إلى الشرذمة تقول

وما أجازه الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل مضاف إلى معدوده من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد كالعشرة الكتب والمائة الدينار فضعيف أي قول ضعيف مخالف للجمهور وظاهر وجه ضعفه أن الإتيان باللام في المضاف مخالف لقياس ومخالف لاستعمال الفصحاء فإنهم يقولون ثلاثة الأثواب كما قال ذو الرمة الشاعر الفصيح: أيا منزلي سلمى سلام عليكما ... هل الأزمن اللذان حلا بكما معي ... هل يرجع التسليم أو يكشف العمى ... ثلاث الأثافي والديار البلاقع

ولا فرق من بيان الإضافة المعنوية شرع في اللفظية وأخذ يقول

واللفظية أي الإضافة اللفظية التي تفيد تخفيفا في اللفظ إن يكون المضاف صفة أي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مضافة إلى معمولها أراد بالمعمول الاسم الذي يكون مجرورا لفظا ومرفوعا أو منصوبا على المعنى

واحترز بقوله صفة عما إذا لم يكن المضاف صفة بل كان جامدا نحو غلام زيد وبقوله مضافة إلى معمولها عما إذا كانت الصفة مضافة إلى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم العلم وضارب زيد أمس فإنها إضافات معنوية كما مر نحو ضارب زيد هذا مثال الإضافة اللفظية باعتبار اسم الفاعل إلى المعمول. وحسن الوجه هذا مثال الإضافة اللفظية باعتبار الصفة المشبهة إلى فاعلها. ويجوز

الوجه - ولا تفيد تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ - ومن ثم جاز
مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه
وجاز الضارب أبا زيد والضارب زيد - وامتنع الضارب زيد خلافاً

ولا تفيد هذه الاضافة إلا تخفيفاً في اللفظ أي إلى لفظ المضاف بحذف التنوين فإن أصل ضارب زيد ضارب زيداً ونون التثنية والجمع ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لا بانياً على الغرض الأول وفي تقدير بقاء النصب الآن ما هو مجرور في اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى نحو ضارب زيد وحسن الوجه

ومن ثم أي من أجل أن الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف ولا التخصيص في المعنى بل التخفيف في اللفظ فقط جاز مررت برجل حسن الوجه لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف لأن رجلاً نكرة فرجل لم تعرف وحسن الوجه وإن كان مضافاً إلى المعرف باللام فلكن الاضافة لفظية لم تفد المعنى تعريفاً ولا تخصيصاً فيكون نكرة والنكرة يجوز أن تكون صفة للنكرة

وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف لأن زيداً معرفة وحسن الوجه نكرة كما كان فلا تقع صفة معرفة للمعرفة

وجاز الضارب أبا زيد بحذف نون التثنية عند الاضافة

والضارب زيد بحذف نون الجمع عند الاضافة لأن هذه الصيغة صيغة جمع مضافة إلى معرفها فتكون الاضافة لفظية والغرض من هذه الاضافة التخفيف وقد حصل

وامتنع الضارب زيداً بصيغة المفرد لأنه لم يحصل التخفيف في اللفظ لأن التنوين تعلقت باللام في الضارب لا بالاضافة والشرط في الاضافة اللفظية أن يكون المجرد من التنوين لأجل الاضافة لا لأجل آخر فلم يحصل التخفيف بالاضافة ولم يجز

خلافاً للفراء فإنه يجوز الضارب زيد بناءً على أن الاضافة سابقة على اللام واللام دخل للتخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة فقبل دخول اللام

واجب منع وذلك أي لأن سلمنا أن الاضافة سابقة على دخول اللام لكن سابق على لحوق الاضافة لأن اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات مقدم على محقق الصفات لأنه متقدم حساً فيكون متقدماً أثراً

ولا يرد على المصنف أنكم قلتم إن تركيب الضارب زيد ممنوع والحال أنه جوزه الشعراء كما قال الأعشى - الواهب المائة الهجان وعبدها - فإن قوله وعبدها معطوف على المائة فيكون الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيداً فكما لا يجوز هذا ينبغي أن لا يجوز ذاك فقال في جوابه

للقراء - وضعف ع الواهب المائة الهجان وعبدها ؛
وانما جاز الضارب الرجل حملاً على المحسن في الحسن الوجه - و
الضارب وشبهه وقيل من قال انه مضاف حملاً على ضارب الاب والاصفة الى الاب والصفة

وضعف اى الاستدلال بقوله الواهب المائة الهجان وعبدها - لان عبدها
ليس بمفعول صافية بحر فيحتمل ان يكون مفعولاً فجوزا على هو المائة وهو ضعيف لانه مفعول
للواهب - ويحتمل ان يكون مفعولاً على انه مفعول معه فلا يستقيم الاستدلال مع الاحتمال
وقيل يعني قوله وضعف ان قول الشاعر ضعيف في الصناعة بحيث لا يتجه فلا يرد
الاعتراض بقوله عينا وهذا التوجيه وان كان مذكوراً بقوله وضعف كذلك يدل على ضعف
المجيب في الجواب - وتمام البيت عوذاً يزجي حلفا اطفالها -
الهجان البيض وعوذاً جمع عائذ اى حديثات انتاج ويزجي صيغة المجهول
بمعنى يساق خلفها اطفالها اى اولادها - يمدح سماحة الممدوح وكرمه ويقول هو
الذي يهب الابل مائة من البيض مع عبدها الذي راعيها حال كون تلك الابل
حديثات انتاج يساق خلفها اولادها

ثم ورد على المصنف انكم تلتم تقديم الاسم في الاضافة المضاف وعدم جواز الضارب زيد
فيلزم ان لا يجوز الضارب الرجل ايضاً لعدم التخفيف بسبب الاضافة مع انه يجوز اتفاقاً
فقال في جوابه واما جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التخفيف بالاسم ودوران الاضافة
حملاً له على الوجه المختار في الحسن الوجه والوجه المختار فيه هو جر الوجه بالاضافة
اصله الى الوجه الصفة للتخفيف اعني حذف الخبر من الفاعل الذي هو الضمير المستتر
اذ اصله الحسن وجهه والوجه المختار من الوجهين الحسن وجهه
واما حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون الاضافة صفة والمضاف اليه فيهما
وفي كونهما معرفين بالاسم واما قال على الوجه المختار لان فيه ستة عشر وجهاً من الاعراب
كما سيجيء في الصفة المشبهة ثم لا يخفى ما في قوله "على الوجه المختار من الحسن والملاحة"

ثم ورد على المصنف انكم قلتم في جواز الضارب الرجل انه محمول على الحسن الوجه لاشتراكهما
في الاضافة الى الاسم الجنس فما تقولون في الضاربك فان الضارب مع الاسم مضاف الى الكاف
لا الى الاسم الجنس مع انه جائز باتفاق فقال واما جاز الضاربك والضاربتك
وشبههما نحو الضاربه وشبهها وجمعها في من قال ان في قولنا جاز انه ان نحو الضاربك
مضاف الى الاسم الجنس واما على قول من قال ان الضاربك ليس مضافاً الى الاسم الجنس بل الى الضمير
المجرور فلا يرد سؤال ولا احتياج الى الجواب - حملاً له على ضاربك من حيث ان كلاً منهما
صفة مضاف والمضاف اليه ضمير مجرور متصل فكما جاز ضاربك للحمل التخفيف فيه بجامع

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَةٍ وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا۔ وَمِثْلُ مَسْجِدُ الْجَامِعِ وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ وَ صَلْوٰةُ الْاُوْلٰى وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ وَمِثْلُ جِرْمُ قَطِيفَةٍ وَاخْلَاقُ ثِيَابٍ مُتَأَوَّلٌ

مُتَأَوَّلٌ وَلِاضَافَةِ اسْمِ مَاثِلِ الْمُضَافِ لَهُ فِي عُمُومٍ وَخُصُوصٍ

قاعدہ وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ اِلٰى صِفَةٍ فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ الْاَدِيبُ لِاَنَّ فِيهِ اِضَافَةَ الشَّيْءِ اِلٰى نَفْسِهِ لَفْظًا وَمَعْنًى اَمَّا لَفْظًا فَلِاَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْاِعْرَابِ۔ وَالْمُضَافُ اِلَيْهِ يَجِبُ اَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا لَوْ كَانَتْ مُضَافَةً اِلَيْهَا لَزِمَ اَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً وَمَرْفُوعَةً اَوْ مَنْصُوبَةً فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ وَاَمَّا مَعْنًى فَلِاَنَّ الْمَوْصُوفَ يَلْزَمُ اَنْ يَكُونَ اَخَصَّ اَوْ مُسَاوِيًا لِلصِّفَةِ وَالْمُضَافُ يَلْزَمُ اَنْ لَا يَكُونَ اَعَمَّ اَوْ مُبَايِنًا وَلَا يَجُوزُ اَنْ يَكُونَ اَخَصَّ اَوْ مُسَاوِيًا فَكَذٰلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْمُحَالَ

وَلَا صِفَةٌ اِلٰى مَوْصُوفِهَا فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي عَالِمٌ رَجُلٌ بِالْاِضَافَةِ لِاَنَّ الصِّفَةَ تَجِبُ اَنْ تَكُونَ مُبَايِنَةً لِلْمَوْصُوفِ وَالْمُضَافُ يَجِبُ اَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُضَافِ اِلَيْهِ فَلَوْ اُضِيفَتْ اِلَى الْمَوْصُوفِ لَكَانَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ۔ وَلَا يَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ اَنَّكُمْ قُلْتُمْ لِاِضَافَةِ مَوْصُوفٍ اِلَى الصِّفَةِ رَدًّا مُنْقَرِضٌ كَلَامُ الْعَرَبِ فَاِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ اِضَافَةَ الْمَوْصُوفَاتِ اِلَى صِفَاتِهَا كَثِيرًا اِنْقَالَ فِي جَوَابِهِ وَمِثْلُ مَسْجِدِ الْجَامِعِ اَيْ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِاِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ اِلَى الصِّفَةِ

وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ اَيْ اَحَدُ جَانِبَيِ الْغَرْبِيِّ بِاِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ اِلَى الصِّفَةِ وَصَلْوٰةُ الْاُوْلٰى اَيِ الصَّلٰوةِ الْاُولٰى بِاِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ اِلَى الصِّفَةِ وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ اَيِ الْبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ بِاِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ اِلَى الصِّفَةِ

مُتَأَوَّلٌ بِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ لِاَنَّ الْمُضَافَ فِي هٰذِهِ الْاَمْثِلَةِ اِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ اَيْ مَسْجِدُ وَقْتِ الْجَامِعِ وَهِيَ صَلٰوةُ السَّاعَةِ الْاُولٰى وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ وَصَلٰوةُ السَّاعَةِ الْاُولٰى وَبَقْلَةُ الْخَبَّةِ الْحَمْقَاءِ فَلَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ اِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ اِلَى الصِّفَةِ حَتّٰى يَجِبَ التَّاوِيلُ لِاَنَّ ثَبَتَ بِالدَّلِيلِ عَدَمُ جَوَازِ الْاِضَافَةِ فَلَا يَرِدُ مَا ذُكِرَ وَاِنْ جَامَعَ وُجُودَ الْقَرِينَةِ وَهِيَ اَنَّهُ كَمَا يُوصَفُ الْمَسْجِدُ بِالْجَامِعِ يُوصَفُ الْوَقْتُ بِالْجَامِعِ وَكَذَا فِي الْبَوَاقِي۔ ثُمَّ وَرَدَ عَلَى الْقَاعِدَةِ اِنْتِقَاضٌ وَهِيَ اَنَّ الصِّفَةَ لَا تُضَافُ اِلَى مَوْصُوفِهَا مَعَ هٰذَا النَّقْضِ اِسْتَدَلَّ عَلَيْهِمْ نَقَالَ فِي جَوَابِهِ وَمِثْلُ جِرْمُ قَطِيفَةٍ اَجْرَى الشَّيْءَ الْبَالِيَ بِالْقَرِينَةِ لِاَنَّ الْقَطِيفَةَ تُوصَفُ بِالْخَمْلِ بِالْقَرِينَةِ مَثَلًا فَجِرْمُ صِفَةُ قَطِيفَةٍ اَيْ قَطِيفَةٍ جَرِدَ وَاُضِيفَتْ اِلَى مَوْصُوفِهَا

وَاَخْلَاقُ ثِيَابٍ الْاَخْلَاقُ جَمْعُ خَلَقٍ بِالْمُعْتَبَرِ بِمَعْنَى كُهْنَةٍ فَهِيَ صِفَةُ ثِيَابٍ اَيْ ثِيَابٍ اَخْلَاقٍ اُضِيفَتْ اِلَى مَوْصُوفِهَا مُتَأَوَّلٌ اَيْ هٰذِهِ الْاِضَافَاتُ لَيْسَتْ مِنْ اِضَافَةِ الصِّفَةِ اِلَى مَوْصُوفِهَا بَلْ مِنْ قَبِيلِ الْاِضَافَةِ الْبَيَانِيَّةِ يَعْنِي مِنْ كَمَا تَمَّ صِفَتُهُ اَيِ اَخْلَقُ مِنْ ثِيَابٍ وَجِرْمٌ مِنْ قَطِيفَةٍ

قاعدہ وَلِاَضَافَةِ اسْمِ مَاثِلِ الْمُضَافِ لَهُ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مَاثِلُ الصِّدْقِ اَحَدُهُمَا عَلَى اَكْثَرِ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ الْاٰخَرُ سَوَاءٌ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الصِّدْقِ كَاِنْسَانٍ وَنَاطِقٍ وَمُتَرَادِفَيْنِ فِي الْمَعْنٰى وَاِنْ تَخَالَفَا مَاثِلًا وَلَمْ يَمْثُلْ مُتَرَادِفٌ

كلبت واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم و
عين الشيء فانه يختص به وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول واذا
اضيف الاسم المعرب او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء

كلبت واسد مثال للمنزل من الاعيان والاحداث فلا يقال ليث الاسد
وحبس ومنع مثال المنزل من المعاني والاحداث فلا يقال حبس المنع
لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهذا تعريف التخصيص لان الثاني يعين الاول و
لا يجوز ان يكون الثاني معرفا بالفتح مخصصا بالكسر
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يجوز هذه الاضافة مع اتحادهما ذاتا
لان العامل قبل الاضافة عام يصدق على الدراهم والمال غير مقيد بها وبعد الاضافة اختص بالدراهم
والعين قبل الاضافة كان عاما يحتمل الوجود والعدم وبعد الاضافة اختص بالوجود لان المال
لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا ولا يكون من قبيل اضافة العام
الى الخاص وههنا جنس لاسع المقام
ولا يرد على المصنف ان قولهم سعيد كرز اسمان متعاندان في المصداق لانهما علمان
لشخص واحد مع ان الاول صار مضافا الى الثاني فاجاب بقوله وقولهم سعيد كرز
ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب فسعيد اسم رجل وكرز لقبه اشتهر متأول بان المراد
من الاول الذات المسمى بسعيد ومن الثاني اللفظ المؤلف من كاف وراء فمعنى عادل سعيد
كرز ان اللقب بهذا اللقب وحاصل [illegible] هو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره
لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم فهما متغايران لا متعاندان
ولم عين التأويل بالكسر بان يقال المراد من السعيد اللفظ ومن الكرز مسماه لانهم
ينسبون الى الاول ما لا يليق نسبته الى الالفاظ نحو قال سعيد كرز وضرب سعيد كرزا
ولم يضف اللقب الى الاسم ولا يقال كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم
الى اللقب اول من العكس ولا فرق في حكم الاضافة بالنظر الى اللفظ والمعنى
في احكامها باعتبار الاعراب قال قاعده واذا اضيف الاسم الصحيح الآخر الى الصحيح
في اصله وان كان ناقصا بان يكون في آخره حرف علة لان تقديم الآخر اللفظ فتحذف ويقدم
عند صحيح كعبد الرحيم اما الملحق به اي الذي بالصحيح والمراد من الاسم
الملحق بالصحيح ما يكون في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبي الى ياء المتكلم
اي صار مضافا الى ياء المتكلم كغلامي ودلوي وظبيي كسر آخره اي آخر ذلك الاسم و
ان كان عاملا اعرابا او بناء اذ يجاز فتقول جاءني غلامي ودلوي وظبيي ورايت غلامي ودلوي
وظبيي ومررت بغلامي ودلوي وظبيي فتجر بالياء في الحالات الثلث تقديرا كما مر في
حالة التقدير فيما تقدر كقضا وغلامي مطلقا والياء اي ياء المتكلم في نحو غلامي يجوز ان يكون

مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها
لغير التثنية ياءً وان كان ياء أدغمت وان كان واوًا قلبت ياءً
وادغمت وفتحت الياء للساكنين - واما الاسماء الستة فاخي وابي

مفتوحة في اللفظ فتقول غلامي ودلوي وظبيي لان الاصل في الكلمة التي تكون على حرف
واحد هو الحركة كالكاف للتشبيه وواو العطف وفائه والاصل في ما بني على الحركة الفتح لخفته
أو ساكنة أي وجوزان تكون الياء ساكنة للتخفيف فتقول غلامْ ودلوْ وظبيْ وعليه تكون الياء
وهو الاكثر استعمالاً - ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح شرع في حكم المقصور والمنقوص فقال
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الفاً مقصورة سواء كانت من اصل الكلمة كعصى
او للتثنية كغلامان تثبت تلك الالف عند الاضافة فتقول عصاي ورحاي وغلاماي
وهذيل اهم قبيلة من العرب تقلبها اي تلك الالف بشرط ان يكون لغير التثنية
ياءً ثم يدغمون الياء في الياء ويقولون عَصَيَّ ورَحَيَّ واما ان كان الالف للتثنية
فلا تقلبونها ياءً بل يثبتونها كالجمهور فيقولون غلاماي بإثبات الالف كما تقول غيرهم
احترازاً من الالتباس لانه لحالة الرفع فلو قلبت بالياء وادغمت الياء في الياء
لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور - وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً سواءً
كانت الياء للتثنية او كانت من اصل الكلمة ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فتقول مُسْلِمَيَّ بفتح الميم وتشديد الياء عند اضافة التثنية ومُسْلِيَّ بكسر الميم وتشديد الياء
عند اضافة الجمع الى ياء المتكلم وقاضيَّ بتشديد الياء من اصل الى ياء المتكلم - انكلي عند الاضافة
الى ياء المتكلم لان الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في قاضٍ عادت عند الاضافة لزوال الموجب
بالاضافة - وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واواً ولا يكون هذا الا
في جمع المذكر السالم حيث الرفع مسلمو قلبت تلك الواو ياءً وادغمت الياء في الياء
لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون كما هو القانون وفتحت الياء التي تقلبت واواً في
جميع هذه الصورة الثلاثة كما كان آخره الفاً او ياءً او واواً للساكنين اي تحرزاً عن
التقاء الساكنين بالالف ياء المتكلم في صورة التثنية والياء في نحو قاضٍ - واما المبنية
واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم غير ذو فانه لا يضاف الا الى اسم الجنس
فاخي وابي بكسر ياء المتكلم وفتحها ولاتحاد الحروف المحذوفة في آخرها كما لا تحاد في يد ودم
فهن وان كانت منقوصات لكنها في حكم الصحيح

المقصور والمنقوص

واجاز المبرد اخى وابى وتقول حمى وهنى ويقال فى فى الاكثر

وفمى واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح

منهما وجاء حم مثل يدٍ وحباً ودلوٍ وعصا مطلقاً وجاء هن

واجاز ابو العباس المبرد اخى وابى بتشديد الياء واعادتها والاول احسن

وقلبها با وادغام الياء فى الياء لغتان حرمى - وتقول فى المرة فى اضافة

حم وهن الى ياء المتكلم حمى وهنى بتخفيف الياء كما فى اخى وابى -

وانما اوجب حمى وهنى من ابى واخى ولم يحذف عليه لان الحم لا يكون الا من جانب

المرأة او لكرابته نسبتها الى نفسه - ويقال فى تشديد الياء المفتوحة فى اضافة فم

الى ياء المتكلم فى الاكثر اى الاستعمال الكثير الفصيح ويقال ايضا فمى باثبات الميم

عند الاضافة مع تغيير المفرد -

واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ

بحذف لامها وحمل المعرب على عينها مثل يدٍ ودم فتقول هذا اخ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ ورأيت اخا وابا وحما وهنا وفما

وجاء فى لفظ فم فتح الفاء وضمها وكسرها فهذا قال وفتح الفاء فى فم افصح

منهما اى من الضم والكسرة

ولما ذكر اللغة الفصيحة فى لفظ حم عند الاضافة والقطع عن الاضافة اراد ان يذكر فيه

لغات اخر قد يستعملها العرب فى كلامهم فقال وجاء حم على اربعة انواع آخر الاول

ان يكون مثل يدٍ مطلقا اى فى حال الافراد والاضافة فتقول فى حال الافراد هذا حم

ورايت حما ومررت بحمٍ وفى حال الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك مثل يدٍ

فهذه اللغة مثل الاولى فى حال الافراد والى فى حال الاضافة فانما حال الاضافة بالواو

الالف والياء - والثانى ان يكون مثل حباً فهو الحم مطلقا اى فى حال الافراد والاضافة

فتقول فى حال الافراد هذا حما ورايت حاً ومررت بحاً وتقول فى الاضافة هذا

حماك ورايت حماك ومررت بحماك وفى الثالث ان يكون حم مثل

دلوٍ مطلقا اى فى حال الافراد والاضافة فتقول فى الافراد هذا حموٌ ورايت حموًا

ومررت بحموٍ وفى الاضافة هذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك

مثل دلوك - والرابع ان يكون حم مثل عصا مطلقا اى فى حال الافراد والاضافة

فتقول فى الافراد هذا حما ورايت حما ومررت بحما باثبات الالف المقصورة

وفى الاضافة هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك كعصاك فهذه اللغة

الاخيرة تخالف لغة الاول الفصيحة حالتى الافراد والاضافة فتقوم مطلقا تتعاقب

وجاء هن

مثل يدٍ مطلقاً - وذو لا يضاف الى مضمرٍ ولا يقطع -

التوابع كل ثانٍ باعراب سابقه من جهة واحدة النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً - وفائدته تخصيص او توضيح - وقد يكون لمجرد المدح

في لغة اخرى غير الاولى مثل يدٍ مطلقاً اي في حالتي الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا هنكٌ ورايت هنكاً ومررت بهنٍ وتقول في الاضافة هذا هنكٍ ورايت هنكَ ومررت بهنكٍ مثل يدكٍ في كلتا الحالتين فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وحدها حال الاضافة - وذو من الاسماء الستة لا يضاف الى مضمرٍ ولا يقطع عن الاضافة لانها موضوعة ليتوصل بها الى فعل اسماء الاجناس صفات لاسماء الاجناس فوجب رعاية وضعه فلا يضاف الى ياء المتكلم وكاف الخطاب ولذا لم يذكره معهما -

ولما فرغ من بيان الاسماء المعربة التي اعرابها بالحركات شرع في المعربة باتباعها بالتبعية فقال التوابع اي هذا بيان التوابع لانه شرع فيه - فالتابع كل ثانٍ بذاته اعرض شاغل لحيز المتبوع بوجه كان وخرج بالاول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت - والمراد من الثاني ما فوق الواحد فيدخل فيه التابع الثالث والرابع كما في قولك جاءني زيد العالم الفاضل الكامل

باعراب سابقه اي الاسم الذي ذكر قبله فخرج بقولنا خبر كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس كاعراب الاسماء السابقة - وقولنا من جهة واحدة خرج به خبر المبتدا والمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت ونحو زيد عالم جاهل كان بالاعراب السابق لكن لا من جهة واحدة بل لاعراب الاول من جهة الفوقية لان عالم علمت في المفعولين من جهتين مختلفتين فعالم في علمت زيداً فاضلاً فالاول مسند والثاني مسند اليه والفاعل الذي في باب علمت عالم علمت زيداً عمراً فاضلاً من جهات مختلفة فالمفعول الاول شخص زيد فاعلاً مباعوال المسند والمسند اليه والمفعول الثاني مسند اليه والمفعول الثالث مسند - فقوله من جهة واحدة اي مقتضى واحد نحو جاءني رجل عالم فعالم اسم تابع باعراب سابقه وهو رجل من جهة واحدة وهو فاعلية موصوفه لان من جهة فاعلية الاول وكذا اسم كل التوابع - والمراد من اعراب سابقه ان يكون اعراب التابع مثل اعراب المتبوع لفظاً او محلاً فلا يشكل مثل جاءني بنو لاء الرجال

في متبوعه بل

ثم شرع في بيان كل واحد من التوابع الخمسة وقدم النعت لانه اكمل متابعة فيتبع المعرفة في عشر اشياء ولانه كثير الدوران فقال النعت وهو التسمية عند الكوفيين واما البصريون فيسمونه وصفاً خاصة وهو المصطلح عند علماء السند تابع يدل على معنى في متبوعه فخرج بقوله تابع جميع التوابع وخرج بقوله يدل على معنى في متبوعه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في نفسها لكن في قيد حال لانها تدل على معنى في متبوعه وهو قد احال فقال مطلقاً اي يدل دلالة مطلقة غير مقيدة بحال من الاحوال بخلاف الحال فانه يدل على معنى في متبوعه لكن مقيداً بحال صدور الفعل عنه او وقوع الفعل عليه غير والمراد من المتبوع اعم من ان يكون مفرداً او في حكمه ليشمل نحو جاءني رجل عالم وجاءني الرجل العالم وجاءني غلام رجل عالم وجاءني غلام الرجل العالم وخرج بقوله في متبوعه نحو جاءني رجل عالم

فائدة النعت اي فائدة تخصيص او توضيح او مدح او ذم او تاكيد او رفع مجاز او ايضاح معنى او بيان سبب او غير ذلك

تخصيص ان كانا نكرتين نحو جاءني رجل عالم وحق صحيح ان كانا معرفتين نحو جاءني زيد الفاضل - المراد من التخصيص في غرف النحاة تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان الرجل بحسب الجنس يعم العالم والجاهل و

او الذم او التوكيد نحو فلحة واصفة - والافصل بينان يكون مشتقا او
غير واذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذي مال او خصوصا مثل
مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا - والوصف

وتوصف النكرة

بالجملة الخبرية ويلزم الضمير - وتوصف بحال الموصوف بحال متعلقه

نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية - والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي

والجمع والتثنية والتانيث

قاعدة وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لانها انشائية وهذه القاعدة متضمنة لقاعدتين

الاول ان النكرة توصف بجملة الخبرية لا المعرفة فيقال جاءني رجل قام ابوه ولا يقال جاءني زيد

قام ابوه وذلك لان الجملة الخبرية في حكم النكرة فلا يصح ان تقع صفة للمعرفة لان من شرط التطابق بين

الصفة والموصوف في التوصيف التنكير - والثانية ان النكرة توصف بالجملة الخبرية لانها انشائية

وذلك لان النعت في المعنى هو عين المنعوت والانشاء وان تناقض الاخبار فلان الجملة

الانشائية لا يجوز لها في نفسها وانبات الشيء لشيء فرع ثبوته في نفسه فلهذا لا تقع خبرا و

لا صفة ولا حالا بدون تاويل ٢ ويلزم الضمير العائد في الجملة التي هي صفة

للنكرة ليحصل الربط بينهما والا فالجملة مستقلة في اللفظ والمعنى لا تكون تبعا لغيرها فلا بد من

الضمير نحو مررت برجل ابوه عالم او قام ابوه

واعلم ان الصفة قد تبين حال المنعوت نحو جاءني رجل عالم وقد تبين حال

شيء يتعلق بالمنعوت نحو جاءني رجل يحالم ابوه فاراد ان يبين حكم كلا الفريقين فقال

وتوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل

قائم اذا تقدم حال الرجل وهذا هو الغرض الاكثر استعمالا - وقد تكون بحال

اي بحال قائمة في متعلقه بتنزيل حال المتعلق بمنزلة حاله وجعل ذلك وصفا له نحو مررت

برجل حسن غلامه فان الحسن في المعنى قائم بغلام الرجل وجعل في اللفظ صفة للرجل

لتعلقه به - والمتعلق بها قد يكون علاقة النسب نحو مررت برجل قائم ابوه وقد يكون تعلق الاضافة

بالمملوك نحو مررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل رمحه وغير ذلك من الملابسات

قاعدة فالاول اي النوع الاول من الصفة التي تبين حال المتبوع تتبعه اي توافق الموصوف

في عشرة اشياء في الاعراب وهي ثلثة الرفع والنصب والجر فتكتسي بكون اعراب الموصوف

يكون ذلك اعراب الصفة والتعريف والتنكير فان كان الموصوف معرفة تكون الصفة

معرفة وان كان نكرة تكون نكرة فتقول جاءني زيد العالم فلان معرف وجاءني رجل عالم

بغير اللام والافراد والتثنية والجمع ان كان الموصوف مفردا او مثنى او مجموعا كذلك

الصفة مطابقة لها فتقول جاءني رجل عالم ورجلان عالمان ورجال عالمون - وفي التذكير

والتانيث ايضا تطابق الصفة موصوفها فتقول جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة عالمة

ولا يجتمع في تركيب واحد الاربعة من هذه المطابقات لان الاسم في تركيبه هذا لا يكون ان

تتصف بهذه الصفات العشرة لتضادها فيكون من الاعراب ثلثة واحد من الثلاثة

والتثنية والجمع واحد من التعريف والتنكير احدهما ومن التذكير والتانيث احدهما فتكون

اربعة - واما وجب التطابق بينهما لان الصفة هي عين الموصوف في المعنى فلزم الرافع بينهما

في اللفظ - والثاني اي النوع الثاني من الصفة التي تبين حال المتعلق تتبعه ان

يوافق الموصوف في الخمسة الاول يعني الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير فيوجد في

كل تركيب اثنان منها واحد من الاعراب الثلثة وواحد من التعريف والتنكير رعاية للفظ واثنان

فاصاعدا من الموافقات خمسة لرعاية للفظ او خمسة لرعاية المعنى وهو متعلق

ذيله

واعلم ان الجمل الواقعة بعد المعارف احوال ٣

البواقي كالفعل - ومن نحو حسن قام رجل قاعد غلمانه
وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه - والمضمر
لا يوصف ولا يوصف به والموصوف اخص او مساوٍ - ومن

هذه البواقي من الموافقات الستة يعني الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حكم
الصفة مع الاسم الظاهر الذي يجب كما للفعل مع الفاعل الظاهر الذي يجب لانه مسند الى
الاسم الظاهر كالفعل فكما ان الفعل يذكر اذا كان فاعله مذكرا ويؤنث اذا كان مؤنثا فكذلك
الصفة وكما ان الفعل يجب افراده اذا كان فاعله مفردا او مثنى او مجموعا فكذلك الصفة
تقول مرر برجل قائمة جاريته وبامرأة قائم غلاماها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال
ذاهب عبيدهم كما تقول مرر برجل قامت جاريته وبامرأة قام غلاماها وبرجلين قام ابوهما
وبرجال ذهب عبيدهم

ومن ثم اي من اجل ان الصفة بحال المتعلق حكمها حكم الفعل مع الفاعل حسن هذا التركيب
قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد وان كان فاعله اثنين او اكثر جريا على الاصل كما يحسن ان يقال
قام رجل يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه بجمع قاعدون جمع السلامة
لان الفعل اذا كان فاعله ظاهرا لا يثنى ولا يجمع فلا يقال يقعدون غلمانه فكذا ما ينبغي
وانما جاز مع الضعف ولم يمتنع هذا التركيب لجواز يقعدون غلمانه على ضعف كقولهم
اكلوني البراغيث - ويجوز من غير ضعف قام رجل قعود غلمانه بصيغة
جمع التكسير مع ان القياس يقتضي افراده لان جمع التكسير في حكم المفرد اذ ليس هو مثل الفعل
اي يقعدون في الحركات والسكنات بحذف قاعدون فانه مثل يقعدون في الحركات والسكنات
فلزم مماثلة الفعل في جمع السلامة لا في جمع التكسير

قاعدة والمضمر اي الضمائر كلها من المتكلم والمخاطب والغائب كانا وانت وهو
لا يوصف اي لا يقع موصوفا فلا يقال جئت انا العاقل وذهبت انت العالم
ومررت بهو الفاضل وذلك لان الصفة للتعريف او التخصيص وهذه المضمرات كانا
اعرف المعارف لا يحتاج الى التعريف والتخصيص فحمل عليه غيره طردا للباب وحمل على الصفة
الموضحة صفة المدح والذم طردا للباب ولا يوصف به اي لا يقع المضمر صفة لشيء
لان الضمائر لا تدل على صفة زائدة على الذات فقط فلا يصح وقوعها صفة لشيء ولا يقال
جاءني رجل انا او انت او هو - واعلم ان جاءت التعريف تفاوتة فاعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام
قاعدة والموصوف اخص او مساوٍ اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة
او مساويا لها في التعريف والتنكير لانه لو لم يكن اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لزم عرية الاعرف على الاصل في الدلالة على الذات
الخاصة فيجوز ان يوصف العلم بالمضاف الى العلم نحو مررت بزيد صاحب عمرو لانه مساو له في الدرجة وهو

ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام - ومن
ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم

ومن ثم اي من اجل ان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها لم يوصف
ذو اللام الا بما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم
او بالمضاف الى مثله اي ذي اللام نحو جاءني الرجل صاحب فرس لانهما
الموصوف والصفة متساويان في درجة التعريف وهي كونهما معرفتين بلام التعريف
ولا يجوز وصف ذي اللام بالعلم المضاف الى العلم او الضمير او اسم الاشارة لانها اخص من
ذي اللام واقوى في درجة التعريف منه فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد وصاحبه او
صاحب هذا الا بان يكون الرجل موصوفا بهذه صفاته واما ان كان بدلا فيجوز -
ولما ورد على المصنف انكم قلتم ان الموصوف اخص او مساو للصفة فكيف يجوز وصف المبهم
فاجاب بان اسماء الاشارات لا يجوز وصفها بشيء من اسماء الاشارات
فاجاب عنه بقوله وانما التزم وصف باب هذا اي اسماء الاشارات بذي اللام
مع ان القياس يقتضي ان يجوز وصف مبتدأ المساوي ثم من اسماء الاشارات
للابهام اي لان اسماء الاشارات مبهمات في نفسها والصفة انما تكون لازالة التعريف او التخصيص
فان وصفت بشيء من المبهمات لم يحصل فائدة وان وصفت بلام المضاف الى ذي اللام
كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لانه اكتساب التعريف من غيره - واعلم ان
المعارف لا تقع صفة فلم يبق لرفع ابهام اسماء الاشارات الا الموصوف بذي اللام فالتزم وصفها
بذي اللام لذلك - وحمل على ذي اللام الموصول لانه كصاحب اللام صورة ومعنى فيجوز وصف
اسماء الاشارات بالموصول ايضا فتقول هذا الجاني زيد - وهذا الذي يجني زيد -
ومن ثم اي من اجل ان صفة اسم الاشارة يجب ان تدل على تعيين ذات المبهم ضعف
قولنا مررت بهذا الابيض وان كان الصفة ذات اللام لان الابيض عام
لا يدل على ذات او نوع خاص فيحتمل ان يكون رجلا وامرأة او فرسا او نعجا او غير ذلك
فلم يبين الجنس ولم يكشف الابهام لكن الدلالة على الجسم جائز على ضعف ولم يمتنع
وحسن قولنا مررت بهذا العالم لان العالم يختص بنوع الانسان وعلم منه كونه
رجلا فكأنك قلت مررت بالرجل العالم وافاد توضيح الموصوف -

العطف تابعٌ مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي مثل قام زيدٌ وعمرٌو واذا عطف على المرفوع المتصل اكد

والثاني من التوابع الخمسة العطف اي بحرف من حروف العطف - ويستثنى هذا للاحتراز عن عطف البيان لان العطف فيه بحروف تدل على الفرق والترتيب كما في قولك جاءني زيد فعمر ثم بكر حتى فلان - تابع هذا الحد شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بالنسبة اي النسبة الاصلية وغيره اليه خرج التوابع كلها لانها ليست مقصودة بالنسبة بل المقصود بالنسبة متبوعاتها وانما هي لتوضيح متبوعاتها الا البدل فانه تابع مقصود بالنسبة فاخرجه من حد العطف قوله مع متبوعه لان البدل ليس مقصوداً مع متبوعه بل المقصود البدل فقط دون متبوعه نحو جاءني زيد عمرٌ فعمرٌ تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه - فان قيل لم لم يخرج من هذا الحد المعطوف ببل نحو جاءني زيد بل عمرٌ فان عمراً مقصود بالنسبة دون متبوعه لان بل للاضراب قلنا المراد بكونه مقصوداً اعم من ان يكون مقصوداً ابتداءً او انتهاءً فالمعطوف ببل مقصود انتهاءً كما ان المعطوف عليه مقصوداً ابتداءً فكلاهما مقصودان بالنسبة بخلاف بدل الغلط لان متبوعه ليس مقصوداً بالنسبة لا ابتداءً ولا انتهاءً بل كان ذكره غلطاً بسبق اللسان فلا تقصد اليه وليس كذلك العطف ببل - وبهذا يعرف الفرق بين بدل الغلط وبين المعطوف ببل فان قيل لم لم يخرج من هذا الحد العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس مقصوداً بالنسبة بل منفي عنه النسبة قلنا المراد بالنسبة اعم ان تكون بكيفية الايجاب او السلب والمعطوف بلا وان كان مقصد نسبته اليه بكيفية السلب

والفرق بين البدل الغلط

والخارج من تعريفه شرح في شرطه فقال

ويتوسط بينه اي بين المعطوف وبين متبوعه اي المعطوف عليه احد الحروف العشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم ولا وبل ولكن وسيأتي بيان احرف العشرة في قسم الحروف من هذا الكتاب مع احكامها مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة الفعل اليه مع متبوعه وهو زيد بتوسط واحد من الحروف العشرة وهي الواو

قاعدة واذا عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل كضمير ضربت بصيغة المتكلم اكد بصيغة الاسم المنفصل اي التأكيد اي يجب تأكيد هذا الضمير المرفوع المتصل اولاً

بمنفصل مثل ضربت أنا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه
مثل ضربت اليوم وزيد - واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد - والمعطوف في حكم المعطوف

بمنفصل اى بالضمير المرفوع المنفصل كما مثل ضربت أنا وزيد ثم يعطف عليه فزيد في هذا المثال اسم ظاهر زيد عطف على ضمير المتكلم المرفوع المؤكد بمنفصل وهو انا ثم عطف عليه زيد وذلك لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل وليس بمستقل بنفسه فكأنه اعطف الاسم المستقل عليه لان عزم العطف على الجزء الفعل والخطاب درجة الاسم المستقل جيد ما لم تجز المستقل واذا اكد بمنفصل حصل الانفصال وصار مستقلا بنفسه فلا يلزم المجرور واما قيد الضمير بالمرفوع لان المنصوب او المجرور اذا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد ثم قيد المرفوع بالمتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد نحو انا وزيد قائمان الا ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد بانا تاكيد سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف مثل ضربت اليوم وزيد فزيد عطف على ضمير ضربت مع عدم التاكيد بالمنفصل - او وقع الفاصل بعد حرف العطف كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا وذلك لان في صحة وصل بها وقع الفصل في المعطوف باعتبار العود على المشروع بالفصل فلا يلزم مزيته الفرع على الاصل فيجوز ترك التاكيد كما في الامثلة السابقة ويجوز الاتيان بالتاكيد كما في قوله تعالى فكلبوا فيها هم والغاوون [illegible] وهذا قال يجوز تركه ولم يقل يجب تركه

قاعدة واذا عطف اسم على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة اعيد الخافض اى حرف الجر او المضاف على المعطوف نحو مررت بك وبزيد هذا مثال اعادة حرف الجر [illegible] ومثال اعادة المضاف [illegible] وغلام زيد - وذلك لان عزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار بحيث لا ينفك عنه اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد الضمير منفصل لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة كما فعلتم في المرفوع المتصل - قلنا لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل فلو قلنا في مررت بك وبزيد مررت بك انت وزيد مثلا كان انت مرفوعا لا مجرورا

قاعدة والمعطوف في جميع احكامه في حكم المعطوف عليه فما يجوز ويجب يمتنع في المعطوف عليه يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف فمثلا اذا وجب ان يكون المعطوف عليه ضمير مجرور المبتدا اذا كان جملة او صلة الا ان يمهل يكون في المعطوف كذلك نحو زيد قائم انه وعمرو [illegible] واعلم ان هذه القاعدة [illegible] ان يعطف على ضمير المجرور بدون اعادة الجار [illegible] وهو امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف

عليه - ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم وقاعد ولا ذاهب عمرو ولا
الرفع - وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
فاء السببية - واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء

ومن ثم اي من اجل ان العطف على حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع لم يجز في ما بين الصورتين
الاولى ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
والصورة الثانية ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو

الا الرفع في ذاهب بان يكون ذاهب خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويكون من
عطف الجملة على الجملة - ولا يجوز النصب في ذاهبا بان يكون عطفا على قائما (
ولا الجر فيه بان يكون عطفا على قائم في الصورة الاولى لان المعطوف يجب ان يصح
اقامته مقام المعطوف عليه ولو قلنا ما زيد بذاهب عمرو او قلنا ما زيد قائما ولا ذاهبا
عمرو لم يصح لعدم العائد منهما الى المبتدأ لان فاعل ذاهب في المعنى وهو عمرو مذكور
لفظا فلا يحصل منهما الارتباط بالمبتدأ بخلاف قائم او قائما لان العائد فيه ضمير الفاعل
موجود -

وقد ورد على المصنف ان قائما تم مع منقوضته بخلاف الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان يطير
صلة لا الذي وهي جملة يصح السكوت عليها فيغضب عطف على يطير مع ان الضمير لم يجد فيه لان فاعله
اسم ظاهر وهو زيد فانا جانب بقوله وانما جاز الذي يطير الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها فاء السببية ولقائل ان يقول لم لا يجوز العطف لتجاور المتعاطفين
يجب فيه الضمير واذا كان العطف مفيدا للتعقيب كما في الجملتين كجملة واحدة
فيكتفي بالربط في احدى جملتيه بما هو صالح للمعنى الذي يطير ويصير تقدير انه سبب لغضب زيد الخ
وفي الجواب اختالت اخر مذكورة في الشروح المبسوطة

واعلم ان العطف بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد غير جائز بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا
وشتم خالدا بكر لكن اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد فقيه اختلاف
فعند المصنف يجوز اذا كان المعمول الاول مجرورا والا يجوز اذا كان ومرفوعا او منصوبا - وقال الفراء
يجوز مطلقا تقديم المجرور منهما او لا - وقال سيبويه لا يجوز مطلقا سواء تقدم المجرور او لا
فقال واذا عطف اسمان على معمولي عاملين مختلفين بحاطف واحد لم يجز
فلا يجوز ان تقول ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة بان يكون عمرا معطوفا على ان زيدا الحجرة عطفا على الدار بحرف واحد
لان حرف واحد لا يجوز على ان يقوم مقام عاملين مختلفين ومعلوم منه امتناع العطف على الاكثر من اثنين
بطريق الاولى فهو مستغنى بالدلالة عنه - وانما قال عاملين مختلفين لان العاملين اذا كانا متفقين جاز ذلك
نحو جلسا - خلافا للفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين وخرجه سيبويه على لغة
بعض العرب كما في قولهم ما علمت وجدا ثمرة وبيضا شحمة فبيضا معطوف على وجدا وشحمة معطوف على ثمرة مع
ان حرف العطف واحد والعاملان مختلفان لان وجدا مجرور باضافة الى الهاء وثمرة منصوب بانه خبر لما النافية

الا فی نحو ما الدار زید والحجرة عمرو خلافا لسیبویه التاکید
تابع یقرر امر المتبوع فی النسبة او الشمول وهو لفظی ومعنوی
فاللفظی تکریر اللفظ الاول نحو جاءنی زید زید

الا فی نحو ما الدار زید والحجرة عمرو انتقاض من قال لم یجز ان لا یجوز العطف علی محل عاملین مختلفین الا فی نحو هذا المثال والمراد من نحو ما الدار زید فی ما یکون حذف العامل الاول مجوزا مقدما علی المرفوع المنصوب فان الحجرة بالجر مجرور معطوف علی الدار وعمرو مرفوع مبتدأ معطوف علی زید وحرف العطف واحد والعاملان مختلفان فی الاعراب لکن المجرور منهما متقدم علی المرفوع فجاز العطف علی المجموع والمصنف خالفا لسیبویه فانه لا یجوزه مطلقا وان تقدم المجرور منهما ویحمل الاتفاق المذکور علی حذف المضاف ای ابقاء المضاف الیه علی اعرابه ویقول ولا کل شیاء شیء بحذف العامل وجعله ماذکرا من ان حرف العطف (المصنف من ان یقوم مقام عاملین مختلفین فی المرفوع والمنصوب فقال الفراء یجوز العطف بدلیل قوله تعالی النمل والا تعالی فی کلامهم وان لم یرد المجرور منصوبا فقال سیبویه بدلیل العقل والقیاس
والمصنف من الاختصار فی العبارة وان کان بالفضلا ومقاصدها وقوله ان یقوم الخ الواو
من الاختلاف فی نحو ما الدار الخ ثم العطف علی معمولی عاملین
یکون هذا کان المجرور مقدما هذا هو مذهب سیبویه ثم قال فی الفقرة الثانیة خلافا
للفراء حیث یجوز هذا العطف مطلقا وفی الفقرة الثانیة حیث یقول لهم جوازه مطلقا
والفرع الثالث من التوابع التاکید خلافا لسیبویه حقیقة وفقه
تابع یقرر اما یثبت ویؤکد امر المتبوع ای شانه فی النسبة بان نسبة الحکم الی المتبوع
لیست سهوا او مجازا نحو جاءنی زید نفسه فان قولک جاءنی زید یحتمل ان یکون نسبة المجیء
الی زید مجازا او اجمالی یکون ابنه او غلامه اذ لم یقل فاذا اقلت نفسه رفعت الاحتمالات
الممکنة وقررت نسبة الفعل الی زید حقیقة او الشمول ای یقرر امر المتبوع فی شمول
نسبة الفعل الی المتبوع کله نحو جاءنی القوم کلهم فان قولک جاءنی القوم یحتمل ان یکون
نسبة المجیء الی القوم مجازا او اجمالی یکون بعضهم او اکثرهم بطریق اطلاق اسم الکل علی البعض
فاذا اقلت کلهم رفعت هذا الاحتمال وقررت ان نسبة الفعل الی القوم علی سبیل الاحاطة والشمول
حقیقة لا مجازا ـ فقوله تابع یشمل جمیع التوابع وقوله یقرر امر المتبوع اخرج به الصفة لانها
لا تقرر امر المتبوع وفی قوله الصفة تخصیص البیان فانه قال فی النسبة فخرج عنه لانها
وان کانت تقرر امر المتبوع لکن لا تقرر امر المتبوع فی نسبة الفعل الیه بل فی تبیین ذاته
وقال او الشمول دخل فیه التاکید بکل واجمع وقوله نحو جاءنی القوم کلهم فان کلهم
وان لم تقرر امر المتبوع فی النسبة لکن قرر امر المتبوع فی الشمول فانتقاض الحد جامعا مانعا
والفرع من تقسیم
وهو ای التاکید علی نوعین لفظی ومعنوی فاللفظی تکریر اللفظ الاول
نحو جاءنی زید زید فزید الثانی تاکید لفظی یقرر امر المتبوع فی النسبة یعنی ان نسبة
المجیء الی زید حقیقیة لا مجازیة واجمالی هو زید نفسه او غلامه او ابنه

وتجرى في الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محصورة

وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع

وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما و

وتجيء التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها كما تقول جاءنى زيد زيد وفى الدخال كما تقول احتجاج
جاؤا جاؤا وفى الحروف كما تقول نعم نعم وفى المفردات كالاسئلة المذكورة وفى المركبات
الاضافية كهذا غلام زيد غلام زيد والتقييدية كهذا رجل ظريف رجل ظريف وفى الجمل نحو
جاءنى زيد جاءنى زيد وقد يكون بلفظ نحو ضربت انت ضربت انت تاكيد للضمير المتصل
بلفظه وقد يكون بمرادف معناه نحو ضربت بدأت فانت تاكيد للكاف المجرور بمرادف معناه
وقد تزاد حرف العطف فى التاكيد اللفظى نحو قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
والمعنوى اى التاكيد المعنوى يجيء بالفاظ محصورة اى محضورة بمعدودة
وهى اى تلك الالفاظ المحصورة لفظ نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
فالاولان اى لفظ النفس والعين يعمان الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
المؤنث ويؤكد بهما كل واحد منها باختلاف صيغتهما حسب اختلاف
مؤكدهما فيؤتى بصيغة المفرد للمفرد والتثنية للتثنية والجمع للمجموع فيقال
نفس ونفسان وانفس موافقا للمؤكد فى الحالات الثلث
وانما قال ههنا يعمان لان الالفاظ الاخيرة تختص بنوع ما كما سيجيء

ضميرهما تقول نفسه ونفساهما وانفسهما وانفسهم وانفسهن
والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ

وكذلك يختلف صيغها بحسب المؤكد المذكور ليوافق التاكيد المؤكد تقول في الواحد المذكر جاءني زيد نفسه وفي المؤنث الواحدة جاءتني هند نفسها وفي تثنية المذكر والمؤنث جاءني الزيدان انفسهما وجاءتني الهندان انفسهما ويجوز في التثنية ان تقول انفسها باعتبار الشخصين وتقول في جمع المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وتقول في جمع المؤنث او في غير العاقل من المذكر جاءتني النساء او الدور انفسهن والثنا اي لفظ كلا بها وكذلك كلتا تاء خاص بالمثنى لا يستعمل في المفرد ولا في الجمع تقول في تاكيد المذكر جاءني الرجلان كلاهما وفي تاكيد المؤنثتين جاءتني المرآتان كلتاهما وانما عدها تاء مع انها ثالث من الالفاظ المصورة لهذه الاربعة لان الذكر والالف الفرع اين من كلا لفظا بائتين فهما في المعنى واحد وكلا وكلتا بها خاصتان بالمثنى فعدتها تاء وعد الالفين واحدا مناسب لفظ ومعنى

والباقي بعد الكلمة المذكورة وهو كله واجمع واكتع الى آخره يستعمل لغير المثنى يعني للمفرد والجمع ولا تقع هذه الالفاظ تاكيدا للمثنى لانها وضعت لمعنى الجمعية فلا بد ان يكون المؤكد بها حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او كلهم جميعا حكما يعني يكون مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله لكن يستعمل لفظ كل ما باختلاف الضمير في كله ليطابق التاكيد المؤكد فتقول في الواحد المذكر قرأت الكتاب كله وتقول في المؤنث المفرد قرأت الصحيفة كلها وتقول في جمع المذكر اشتريت العبيد كلهم وتقول في جمع المؤنث رأيت النساء كلهن ولم يكن مثال التثنية لانه لا يقع تاكيد المثنى بلفظ كل للمذكر ولا للمؤنث كما قلنا والصيغ اي يستعمل التاكيد باجمع في صيغ المذكر والمؤنث الجمع والمفرد في البواقي وهي اجمع واكتع وابصع وابتع لان باب افعل يتصرف الى التثنية والجمع والمذكر والمؤنث فيجب مطابقته بالوصف في صيغة بخلاف نحو كل ونفس وعين لانها اسماء جامدة لا تصرف فيها فتطابق بالضمائر

حص التعبير بصيغة الجمع لان الضمائر والعطف اذا كانا مثنى فالتعبير بجمع اولى

هذا يكون تاسعا في الدرجة

فِي الْبَوَاقِي تَقُولُ أَجْمَعُ وَجُمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجُمَعُ - وَلَا يُؤَكَّدُ بِكُلٍّ وَأَجْمَعَ إِلَّا أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا مِثْلُ أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ بِخِلَافِ جَاءَ زَيْدٌ

تقول في المذكر الواحد اشتريت العبد كله أجمع اكتع ابتع ابصع - وتقول في المؤنث الواحدة اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء - وتقول في جمع المذكر جاء في القوم كلهم أجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وتقول في جمع المؤنث جاءتني النساء كلهن جمع كتع بتع بصع

قاعدة ولا يؤكد بكل وأجمع الا شيئ ذو اجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد فانه لا يصح افتراق اجزائه حسا في بعض الاحوال كالمجيئ والذهاب لكن يجوز افتراق اجزائه حكما في بعض الاحوال كالبيع والشراء مثال اكرمت القوم كلهم هذا مثال لا يصح افتراق اجزائه حسا واشتريت العبد كله هذا مثال لا يصح افتراق اجزائه حكما لا حسا بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح هذا التركيب وجعل كله تاكيدا لزيد لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فلا يمكن ان يجيئ نصف زيد او ثلثه او ربعه ويكون الباقي لغوا

كُلِّهِ - وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ أُكِّدَ
بِمُنْفَصِلٍ مِثْلِ ضَرَبْتَ أَنْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ - وَالتَّبَعُ وَأَخَوَاهُ اتْبَاعٌ
لِأَجْمَعَ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ - وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ **اَلْبَدَلُ**

قاعدة وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا نحو ضربت انت نفسك او مستترا نحو زيد اكرمن هو نفسه بالنفس والعين أكد / بمنفصل اوكد ثم يؤكد بالنفس والعين مثل ضربت (ذلك الضمير المرفوع المتصل)
انت نفسك فنفسك تأكيد للضمير المرفوع المتصل في ضربت وجعل منفصلا عنه اوكد باظهار انت ثم أكد بنفسك - وانما وجب الفصل بين المؤكد والمؤكد بالنفس والعين لانه لو لم يفصل لالتبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمن هو نفسه فانه لو لم يكن هو امكن ان يكون نفسه فاعل اكرمن تأكيدا لان النفس والعين تفعلان ما لا يكاد يخلو الفاعل منهما كثيرا كما في قولك زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ثم حمل عليه ما لا يلتبس بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب - وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب او المجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك - وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما من غير تأكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك قائم - وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيده بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون

قاعدة والتبع واخواه اى اتبع والفظ اتباع لاجمع اى لفظ اجمع في الاستعمال فلا يتقدم عليه اى لا يتقدم اكتع واتبع وابصع على اجمع لكونها توابع والتابع لا يتقدم على المتبوع - ويقدم اكتع على اخويه ثم اتبع على ابصع بالترتيب المذكور في الكتاب عند المصنف وقال بعضهم ابدأ بايهن شئت بعد اجمع -

وذكرها اى ذكر اكتع واتبع وابصع دونه اى دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون المتبوع بل قالوا لا يجوز ذكرها دون اجمع لانه لا معنى لها في التأكيد بغيره -

البدل وهو

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه - وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط - فالاول مدلوله مدلول الاول - والثاني جزءه والثالث بينه وبين الاول ملابسة

تابع مقصود بالنسبة الى نسبة الحكم اليه

دونه متبوعه اى لا يكون متبوعه مقصودا بنسبة الحكم اليه كما تقرر في التبعية فقوله تابع جامع لجميع التوابع ودافع لغير التوابع وبقوله مقصود بالنسبة خرج سائر التوابع غير العطف بالحرف فانه مقصود بالنسبة مع متبوعه فلذا قال دونه طرح العطف وصار الحد جامعا مانعا وكذا اخرج منه المعطوف بعل لانه مقصود بالنسبة ابتداء كما كان المعطوف عليه مقصودا بالنسبة بالحذف للبدل منه فانه ليس بمقصود لا ابتداء ولا انتهاء كما مر

وهو اى البدل على اربعة انواع احدها بدل الكل من الكل اى بدل يدل على كل المبدل منه لا على جزئه او مشتمل نحو جاءني زيد اخوك وثانيها بدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة في بدل الكل والبعض بيانية لمعنى من وثالثها بدل الاشتمال اى بدل يمتنع غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير والشهر هو مشتمل عليه ورابعها بدل الغلط من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الغلط سبب لذكر المبدل اى بدل وكر لاجل الغلط الواقع في المبدل منه نحو جاءني زيد حمارا فالنوع الاول اى بدل الكل منه مدلوله اى مدلول بدل الكل منه مدلول الاول اى المبدل منه نحو جاءني زيد اخوك فاخوك بدل من زيد بدل الكل من الكل فان قيل ان قولنا اخوك لا يدل على زيد بل على اخوة المخاطب له ولو كان مدلول اخوك عين مدلول زيد لصار كل منهما كبيرا لا بد لنا قلنا ليس المراد من المدلول المتراوف في المعنى بل يكون معناه عين معنى الاول بل المراد ان ما يصدق عليه زيد يصدق عليه اخوك في الخارج لدلالتهما على ذات واحدة - والنوع الثاني اى بدل البعض هو ما يكون مدلوله جزءه اى جزء مدلول المبدل منه كزيد في ضربت زيدا راسه والنوع الثالث اى بدل الاشتمال هو ما يكون بينه اى بين البدل وبين الاول اى المبدل منه ملابسة اى تعلق

بغيرهما - والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان
نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة

بغيرها اى بغير الكلية والجزئية [illegible] من المتفقات والصفات نحو سلبت زيدا
واعجبني زيد علمه في النوع الرابع اى بدل الغلط هو ان تقصد الله
بعد ان غلطت واخطأت ايها المتكلم بغيره اى بذكر غيره وهو البدل منه
استن اللسان او النسيان او غلط في الفهم ثم تدارك وذكر البدل وهذا لائق
بهذا النوع من البدل في كلام الله الغير العلام لانه سبحانه وتعالى منزه عن الخطأ والنسيان
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا انفه فالمبدل والمبدل منه
معرفتان ويكونان نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك فالمبدل والمبدل منه
نكرتان ويكونان مختلفين بان يكون البدل نكرة والمبدل منه معرفة نحو جاءني رجل
انفه وعكسه نحو جاءني زيد غلام له واعلم ان اقسام البدل اربعة كما عرفت وكل واحد منها
باعتبار كونه بدل كل من كل او بعض من كل او اشتمال او بدل غلط

امثلة البدل المطابق اذا كان المبدل والمبدل منه معرفتين	جاءني زيد انفه	ضربت زيدا راسه	اعجبني زيد علمه	رايت زيدا فرسه
امثلة البدل المطابق اذا كان المبدل والمبدل منه نكرتين	جاءني رجل غلام له	ضربت رجلا يده له	اعجبني رجل علم له	رايت رجلا حمارا له
امثلة البدل المطابق اذا كان المبدل معرفة والمبدل منه نكرة	جاءني رجل غلام زيد	ضربت رجلا راسه	اعجبني رجل علمه	رايت رجلا حماره
امثلة البدل المطابق اذا كان المبدل نكرة والمبدل منه معرفة	جاءني زيد غلام له	ضربت زيدا يده له	اعجبني زيد علم له	رايت زيدا حمار له

قاعدة واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى الازم
عليك ان تاتي بالنعت للنكرة - مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
فناصية بدل من الناصية المعرفة باللام ووصفت بكاذبة خاطئة ليوافق نعتها
وذلك لان البدل هو المقصود استقلا دون المبدل منه فلا بد ان يكون ما هو المقصود نكرة
وما هو غير المقصود معرفة فاذا لم يمكن شئ في التعريف فلا اقل من ان يكون موصوفا
بالصفة حتى يحصل الغرض ولا يكون ما هو المقصود منحطا عن غير المقصود غاية الانحطاط
اى خطأ كونه تبعا وانحطاطا كونه نكرة - واما اذا كان المعرفة [illegible]

كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين - ولا يبدل
١٢٧
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا
البيان عطف تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص

ويكونان اى البدل والمبدل منه ظاهرين اى كلاهما اسمين ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ويقد يكونان اى البدل والمبدل منه مضمرين اى كلاهما اسمين ضميرين نحو زيدا ضربته اياه و مختلفين اى وقد يكونان اى البدل والمبدل منه مختلفين بان يكون البدل اسما ظاهرا والمبدل منه ضميرا نحو زيدا ضربته اياك او يكون البدل ضميرا والمبدل منه ظاهرا نحو ضربته زيدا اياه - فهذه اربعة اقسام كونهما ظاهرين كونهما مضمرين كون الاول ظاهرا والثاني مضمرا وكون الاول مضمرا والثاني ظاهرا والبدل ايضا على اربعة انواع بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط متغايران بكل واحد من الابدال الاربعة الاقسام الاربعة فتصير الاقسام ستة عشر اى حاصل من ضرب اربعة في اربعة كما ترى في هذا الجدول

	بدل الكل	بدل البعض	بدل الاشتمال	بدل الغلط
اشتمال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر	جاءني زيد اخوك	ضربت زيدا راسه	اعجبني زيد علمه	رايت زيدا حمارا
اشتمال الابدال الاربعة في ابدال الضمير من الضمير	زيد ضربته اياه	يد زيد قطعتها اياه	جهل الزيدين كرهتهما اياه	حمار الزيدين كرهتهما اياه
اشتمال الابدال الاربعة في ابدال الضمير من الظاهر	ضربت زيدا اياه	يد زيد قطعت زيدا اياه	جهل زيد كرهت زيدا اياه	حمار زيد كرهت زيدا اياه
اشتمال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الضمير	ضربته زيدا	زيد قطعته يده	زيد كرهته جهله	زيد كرهته حماره

قاعدة ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل الكل فلا يقال في المكتوب الا مررت بك زيد ولا مررت بك زيد الا من الغائب استثناء من قوله مضمر اى الا اذا كان الضمير للغائب فحينئذ يجوز بدل الكل من الضمير الغائب نحو ضربته زيدا فزيد بدل من الضمير الغائب في ضربته واما جاز الابدال من الغائب دون المتكلم والمخاطب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلو ابدل منهما لكان المبدل منه اخفى من البدل وهو خلاف الوضع بخلاف الغائب لان ضمير الغائب ليس بمعرفة بنفسه بل بالقرينة فلا يكون البدل اخفى من المبدل منه وانما جاز ابدال الاسم الظاهر من الضمير الغائب لوجود الابهام في الغائب فيحتمل ضربته زيدا او اخاه او غلامه او حماره - وهذا الحكم خاص ببدل الكل وما عداه من الابدال فيجوز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب ايضا لعدم كون مدلول الثاني بعين مدلول الاول فجاز ان تقول اشتريت ضعفك والشتريتين نصفي واعجبتني عيناك واعجبتك عيني وضربتك انا وضربتني انا - والقسم الخامس من التوابع عطف البيان اى عطف يكون لبيان المعطوف

حفص عمرو فصله من البدل لفظاً في مثل انا ابن
التارك البكري بشر المبني ما ناسب مبنيّ الاصل او
وقع غير مركب وعطف بيان ضمّ وفتح وكسر وقوفاً و

ابو حفص عمر وابو حفص مرخم لفظاً فاعل قسم وهو كنية لسيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعطف بيان او بدل من ابي حفص والبصراع الثاني
من ابيات قالها اعرابي في شأنه رضي الله عنه وقصته على ما نقلت ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب
وقال انه اهل بعيد ولي ناقة عجفاء وبراء نقاء لا تستطيع حمل القفار فامنن
على ناقتي بحملي فظنه سيدنا عمر كاذباً فلم يحمله وردّه خائباً فانطلق الاعرابي
وحمل البعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسّها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
ان كان فجر - وعمر مقبل من اعلى الوادي يسمع قوله فجعل اذا قال - اغفر له اللهم ان
كان فجر - اللهم صدّق - حتى التقيا فاخذ بيده وقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا بي نقباء عجفاء فحمله على البعير وزوّده وكساه رحمه الله تعالى
ولما كان الفرق بين البدل وعطف البيان خفياً في بعض الاحيان حتى عدّه بعضهم من قبيل
وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظاً وان قال لفظاً لان الفرق في
المعنى داخل بما عرف في الحدود من ان البدل مقصود بالنسبة ودكر المبدل منه للتوطئة
وعطف البيان غير مقصود بالنسبة لكن في اللفظ يظهر الفرق بينهما في مثل قول الشاعر
والمراد من المثل كل ما كان عطف بيان من المعرف بالام الذي اضيف اليه
الصفة المحلاة بالام نحو الضارب الرجل زيد -
انا ابن التارك البكري بشر فان بشراً عطف بيان من البكري ولا يصح ان يكون
بدلاً منه اذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير التارك البكر بشر
ولا يصح ذلك لكونه من باب الضارب زيد -
والبيت لمرار الاسدي - وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا - وقصته ان رجلاً من بني اسد
خرج بشراً رجل من قبيلة يكرين وائل المعروفة بالشجاعة ولم يعرف حاله فيقتله ابن
الشاعر ويقول انا ابن رجل شجاع الذي قتل بشر البكري المعروف بالشجاعة فعرفه فقتله فحينئذ
ترقب الطير اشراكي رجوعه وتنتظر الوقوع على جثته ليخرج رجوعه بيانا على ان الطير لا تقع على
الاحياء بل على الموتى -
ولا فرق من احكام الاسم العربي شرح في المبنيات وعند اقتضاء الحال ان شاء الله تعالى
مصنف تصنيف العربات فانها لا تحصى فقال المبني اعلم ان الاصل في الاسم ان يكون
معرباً لانه يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه فيحتاج الى الاعراب لاظهار حاله كزيد والاصل
في الحروف الاضافة ان تكون بناء لانها لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً اليه الا نادراً في الاسم

قوله فحمله على البعير الخ

والقابه ضم وفتح وكسر وقف

حكمه ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل - وهي المضمرات - واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات - واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف

وحكم اى حكم المبنى ان لا يختلف اخره اى بنيته آخره لاختلاف العوامل انما قيد بعدم الاختلاف لان آخر المبنى قد يختلف بغير العوامل من حيث الحركات والسكون والاعراب ولا والبه وعليه - والقابه اى القاب آخر المبنى من حيث الحركات والسكون - ضم وانما سمى الضم ضما لحصول الضم بالشفتين وفتح لانفتاح الفم عند التلفظ به وكسر لانكسار اللحى السفلى عند التلفظ به ووقف لتوقف النفس فيه عن الجرى -

ثم اعلم ان الفرق فى التسمية بين القاب المعربات والمبنيات انما هو من اختراع البصريين المتأخرين واما الكوفيون والمتقدمون منهم فلم يفرقوا فى الالقاب - ويطلقون القاب البناء على المعرب بالعكس

وهى اى المبنيات ثمانية انواع

المضمرات كانا وانت وهو وهى

واسماء الاشارة كهذا وهؤلاء

والموصولات كالذى والتى ومن وما

والمركبات كخمسة عشر واخواتها

والكنايات ككم وكذا وكيت وذيت

واسماء الافعال كرويد وهيهات

والاصوات كغاق

وبعض الظروف كاين ومتى

وانما قال ههنا بعض الظروف لان كلها ليس من المبنيات بل بعضها كما سيجئ

المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره
لفظاً أو معنىً أو حكماً - وهو متصل أو منفصل - فا
لمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل بنفسه

ولما فرغ عن ذكر المبنيات جملةً شرع في بيان كل نوع مفصلاً فقال المضمر هو مما اي اسم بني
وضع لمتكلم اي يعبر به المتكلم عن نفسه كانا أو نحن - أو مخاطب كانت وانتم
او غائب كهو وهم تقدم ذكره هذه الجملة صفة مضمر قوله غائب اي يشترط في ضمير
الغائب ان يتقدم ذكر المرجع لفظاً كقولك ضرب زيد غلامه فضمير الغائب في غلامه
راجع الى زيد تقدم ذكره في اللفظ حقيقة وقد يكون تقدمه تقديراً كما في قولك ضرب غلامه
زيداً بان يكون الفاعل زيداً والمفعول الغلام كان زيد وان كان متاخراً صورة فهو متقدم رتبةً وتقديراً لانه تاويل
او معنى اي يتقدم ذكر الغائب من حيث المعنى بان يكون مساوياً - ما يدل عليه من المشتقات
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى - لان اعدلوا تاويل بلفظ العدل صار كانه متقدم من حيث المعنى
او حكماً اي لا يكون هو ولا مشتقاته مذكوراً في اللفظ بل يكون حاضراً في الذهن كما في ضمير الشان
والقصة - وانما بنيت المضمرات لمشابهتها الحروف فكما ان الحروف تحتاج في افادة معناها الى المتعلق
كذلك الضمائر تحتاج الى المكنى عنه

وهو اي المضمر على نوعين متصل وهو ما لا يستقل وحده كما تاتي في ضربت ومنفصل
وهو ما يستقل وحده كانت فالمنفصل هو المستقل بنفسه اي لا يحتاج في تلفظه الى كلمة اخرى
تتصل بها ويكون كالجزء لها بل يستعمل كالاسم الظاهر مستقلاً في اللفظ والمتصل بخلافه
في اللفظ به مفرداً بل يكون كالجزء من عامله ولا ينفصل عنه في النطق وبهذا اي بتتميمه مستقلاً و
غير مستقل باعتبار التلفظ فقط والا فالمتصل والمنفصل كلاهما مستقلان من حيث المعنى لانهما اسمان
والاسم لا يكون الا مستقلاً بنفسه -

وهو مرفوع ومنصوب ومجرور - فالاول متصل ومنفصل
- والثالث متصل فقط فذلك خمسة انواع الاول ضربت
وضربت الى ضربن وضربن - والثانى انا الى هن - والثالث

وهو اى المضمر على ثلثة انواع مرفوع ومنصوب ومجرور لان الاسم الظاهر ينقسم على هذه الاقسام الثلثة فكذا ما يقوم مقامه
فالاول اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما اما متصل مع عامله واما منفصل عن عامله فصارت الاقسام اربعة المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والثالث اى المجرور متصل فقط ولا يكون منفصلا عن عامله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فذلك خمسة انواع الاربعة السابقة وهذا النوع المجرور المتصل
الاول اى مثال النوع الاول وهو المرفوع المتصل ضربت بصيغة المعلوم ضربت بصيغة المجهول الى ضربن وضربن يعنى ضرب ضربا - ضربت ضربتا ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربت ضربتا ضربن - بصيغة المعلوم او المجهول
والثانى اى مثال النوع الثانى وهو المرفوع المنفصل انا الى هن يعنى انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن
والثالث اى مثال النوع الثالث وهو المنصوب المتصل

ضربني الى ضربهن وانني الى انهن - الرابع اياي الى اياهن - والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن - والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة والمضارع

ضربني الى ضربت نحو ضربني ضربا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهما ضربهن - وانني الى النون نحو يعني انني انتا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انها انهما انهم انهما انهن - واما اوجه نظيرين للضمير المتصل اشارة الى ان الضمير المنفصل متصل بالفعل كما في ضربني الى ضربهن ومتصل بالحرف ايضا كما في انني الى انهن -

الرابع اي مثال النوع الرابع وهو المنصوب المنفصل اياي الى اياهن نحو اياي اياي اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياها اياهما اياهن - والخامس اي مثال النوع الخامس وهو المجرور المتصل غلامي ولي الى غلامهن ولهن - والمجرور قد يكون باحد ثلاثة وقد يكون بحرف الجر فالمجرور بالاضافة نحو غلامي وغلامنا وغلامك غلامكما وغلامكم وغلامك وغلامكما وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهم وغلامهما وغلامهن - والمجرور بحرف الجر نحو لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لها لهما لهم لهما لهن - واما اوجه نظيرين للمجرور المتصل لعمل الضمير المجرور بالحرف متصل بالياء [illegible] واما ابدأ في الاستئناف من المتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر [illegible] فجملة الضمائر المتصلة للواحد من الانواع الخمسة اثنا عشر ضميرا للغائب خمسة للحاضر خمسة وللمتكلم اثنين واذا ضربنا الخمسة في اثني عشر حصل ستون [illegible] واما باعتبار المعاني فتسعون لان الضمير اما للمتكلم او للحاضر او للغائب واما المفرد او مثنى او مجموع صار تسعة وكل واحد من التسعة اما مذكر او مؤنث صار ثمانية عشر واذا ضربنا الاثنين الذي هو عدد المذكر والمؤنث في ثمانية عشر حصل ستة وثلاثون فالمعاني في المتكلم وحده اربعة منها اعني مثنى المذكر والمؤنث واحد للمذكر والمؤنث [illegible] في مثنى الحاضر والغائب فسقط اثنان منها واذا اسقطنا الستة والثلاثين عشر بقي اثنا عشر لعدد ثمانية عشر معنى -

قاعدة فالمرفوع المتصل خاصة [illegible] يستتر في الماضي والماثل خاصة لان المنصوب والمجرور لا يستتران ولا يخلو المرفوع المتصل بالفعل واما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لان المنفصل لا يستتر في الماضي لمضادة الانفصال الاستتار - يستتر الضمير المرفوع المتصل في الامر [illegible] احدهما اذا كان للماضي للغائب اي الواحد نحو زيد ضرب واما الغائبة الواحدة نحو هند ضربت ولا يستتر في شيء منها ما هو عليها لكن يلزم التباسها بالمفرد - وفي المضارع

لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقًا وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ وَفِي الصِّفَةِ
مُطْلَقًا وَلَا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ نَحْوَ عَسَيْتُهُ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ
إِلَّا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ أَوْ بِأَ

يستتر الضمير المرفوع من اثنى عشر موضعا في خمسة مواضع للمتكلم مطلقا اي سواء
كان المتكلم مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان المتكلم او مؤنثا تثنية كان او جمعا نحو اضرب وتضرب
والمخاطب اي المفرد المذكر نحو تضرب والغائبة المفرد المذكر نحو زيد يضرب
والغائبة الواحدة نحو هند تضرب - ولا يستتر في المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات وفي الغائبين
وفي الصفة مطلقا اي وكذلك يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة الصفة تثنية
كاسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل مطلقا اي سواء كان واحدا او تثنية او
جمعا مذكرا كان او مؤنثا فتقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات والالف والنون
في ضاربان وضاربون ليست بضمائر بل حروف الاعراب لتغيرها بالعوامل
كالف الزيدان والزيدين والزيدون والزيدين

قاعدة

ولا يسوغ المنفصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل في وقت من الاوقات
الا لتعذر المتصل اي في وقت يتعذر الاتيان بالضمير المتصل - وذلك لان
وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر من المنفصل ولا يجوز العدول عن الاصل
الا وقت تعذره فلذا يقال ضربت انا وضربت انت ولا ضربت اياك
بل يقال ضربتك وضربتك لعدم تعذر المتصل هنا
ثم بين المواضع التي يتعذر فيها الاتصال فقال
وذلك اي التعذر يكون في ستة مواضع احدها بالتقديم اي بتقدم الضمير
على عامله نحو اياك ضربت وذلك لان المتقدم لا يصح ان يتصل بالفعل
لانه لا يتأخر لمضادة الاول الآخر - او اي الموضع الثاني
يكون التعذر

بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويًا
أو حرفًا والضمير مرفوع او يكونه مسندًا اليه صفة
جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك

بالفصل اى بين الضمير وعامله لغرض ضرورى لا يحصل الا بالفصل نحو ما ضربك الا انا
فانا فاعل لضرب وكان حقه ان يتصل به وتقول ما ضربت الا انا فصل عنه لغرض ضرورى وهو
حصر الضاربية فى المتكلم فلو لم ينفصل واتصل به لفات الغرض المقصود ولو فصل بين الضمير
او اى الموضع الثالث يكون التعذر بالحذف اى اذا حذف عامل الضمير فحينئذ لا يوجد فى
اللفظ شئ يتصل به الضمير نحو اياك والشر فان اياك ضمير منصوب محلًا وعامله محذوف تقديره اتق
او اى الموضع الرابع من مواضع التعذر ان يكون العامل معنويًا كالابتداء
فانه يوجد عامله فى اللفظ حتى يتصل به نحو انا زيد - او اى الموضع الخامس من مواضع
التعذر ان يكون عامله حرفًا وحال ان الضمير مرفوع فلا يمكن اتصال
الضمير المرفوع بالحرف نحو ما انت قائمًا فانت ضمير مرفوع منفصل ولا يمكن
اتصاله بالان ما النافية حرف

وانما قيد الضمير بالمرفوع لانه لو كان منصوبًا او مجرورًا جاز اتصاله بالحرف نحو
انني وانك الضميران فيهما منصوبان متصلان بالحرف الشبيه بالفعل ونحو فى ذلك
الضمير ان فيهما مجروران متصلان بالحرف الجار

او اى الموضع السادس من التعذر بكونه اى يكون الضمير مسندًا اليه الى
ذلك الضمير صفة والمراد من الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
جرت اى وقعت تلك الصفة على غير من هى له فى الحقيقة بان يكون الصفة
فى اللفظ واقعة لشئ وفى المعنى هى صفة لشئ آخر نحو هند زيد ضاربته
هى - فهند مبتدا وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر المبتدا الثانى والضمير المجرور
يعود الى زيد وهى ضمير مرفوع يعود الى هند والجملة خبر المبتدا الاول - فقوله هى ضمير
انفصل من عامله حيث اسند اليه اسم الفاعل او الصفة المشبهة وهى ضاربته
وتلك الصفة جارية فى اللفظ على زيد لانها جرته وفى المعنى هى صفة لهند لان الضاربة هى هند لا زيد
فحينئذ وجب انفصال الضمير المرفوع وهو هى عن الصيغة الصفتية لتعذر الاتصال به -
وذلك لانه لو لم ينفصل عنها لوقع الالتباس فى بعض الصور كما فى قولك زيد عمر ضاربه
هى ليعلم ان الضارب زيد والمضروب عمرو او بالعكس واذا انفصل زيد عمر ضاربه هى بانفصال الضمير
تعين ان الضارب زيد والمضروب عمرو وذلك لان الاصل فى الضمائر الاتصال فاذا اتينا بالضمير منفصلا
دل ذلك على خلاف الاصل على ان الضمير يعود الى البعيد وهو زيد لان العود الى القريب هو الاصل
والاحالة الى البعيد انما تكون خلاف الاصل فدل على خلاف الاصل على خلاف الاصل ولا حاصل لهذا

إلّا أنا وإياك والشرّ وأنا زيدٌ وما أنت قائمًا وهندٌ زيدٌ
ضاربته هي - وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا فإن كان أحدهما
أعرف وقدّمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه

وإياك والشرّ مثال حذف العامل إذا اتصل إحدى ضمائر الرفع بالواو فحذف الفعل
وبدل الكاف المتصل بإياك المنفصل وأنا زيدٌ مثال كون العامل معنويًا للابتداء أو العامل فيه معنوي
وما أنت قائمًا مثال كون العامل حرفًا وهي ما والضمير مرفوع بها وقائمًا خبرها
وهندٌ زيدٌ ضاربته هي مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في
المعنى وهي في اللفظ جارية مع غير من هي له في الواقع وهو زيد
وإنما اختار المصنف في التمثيل صورة عدم الالتباس ولم يمثل بصورة الالتباس
نحو زيد عمر ضاربه ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأولى -

قاعدة وإذا اجتمع ضميران في كلام وليس أحدهما مرفوعًا لأنه لو كان
أحدهما ضميرًا مرفوعًا وجب اتصاله بالفعل لأنه كالجزء من الفعل نحو أكرمتك -
فإن كان أحدهما أي أحد الضميرين أعرف من الآخر وقدمته أي قدمت
الأعرف فلك الخيار في الضمير الثاني إن شئت جئت بالمتصل
فقلت نحو أعطيتكه وإن شئت جئت بالمنفصل الصلاة والسلام
فقلت الدرهم أعطيتك إياه ففي هذه الجملة
اجتمعت ثلاثة ضمائر الأول ضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل والثاني ضمير المخاطب المنصوب
وهو أيضًا متصل بالفعل والثالث ضمير الغائب المنصوب العائد إلى الدرهم وقد قدمت
الأعرف منهما وهو المخاطب فلك الخيار في الغائب المتأخر عنه بأن تجيء به
متصلًا بالفعل وتقول الدرهم أعطيتكه أو تجيء به منفصلًا عن الفعل وتقول
الدرهم أعطيتك إياه - وفي هذا المثال لضميران كلاهما منصوبان لأنهما
مفعولا أعطيت

واعطيتك اياه وضربني اياك والا فهو
منفصل نحو اعطيته اياه وايّاك والمختار في خبر
باب كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخره

وقد يكون احدهما محذوفا والآخر منفصلا فلك ان تقول ضربيك باتيان الضمير الثاني متصلا
في لك ان تقول ضربني اياك فتأتي بالضمير منفصلا وقد اجتمع في هذه الجملة ضميران
احدهما مرفوعا وقد قدمت المعرفة وهو ضمير المتكلم فلك الاختيار في الضمير الثاني
اتصالا وانفصالا

وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احدهما مرفوعا وجب اتصاله بالفعل حاكمتا
وانما قيد بكون احدهما اعرف لانه لو كانا متساويين في درجة التعريف كما سيذكر يجب الانفصال
في الثاني ولا خيار في الاتصال نحو اعطاه اياه واعطيته اياه لتقدم ما عن التقدم
احد المتساويين على الآخر من غير مرجح - وانما قيد بقوله وقدمت المعرفة لانك لو لم
تقدم المعرفة بل اخرتها فحينئذ يلزم الانفصال نحو اعطيته اياك لانك لو قلت
اعطيتكه لزم تأخير المعرفة حقها للدخول بلا عذر فوجب انفصال الضمير المتكلم
حينئذ في اختيار حذف الدخول

والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لم يكن المعرف مقدما
فهو اي الضمير الثاني منفصل لا غير نحو اعطيته اياك فاجتمع فيه ضميران
غير المتكلم وليس احدهما مرفوعا بل كلاهما منصوبان واحدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
لكنه لم يكن مقدما فوجب الانفصال او نحو اعطيته اياه اجتمع فيه ضميران غير المتكلم
وليس احدهما مرفوعا والضميران متساويان في الدرجة لانهما غائبان فوجب انفصال الثاني

والمختار في خبر باب كان الانفصال يعني لو كان اذا كان غير يجوز فيه
الاتصال والانفصال فتقول كنته بالاتصال وتقول كنت اياه بالانفصال تشبيها
له بالمفعول لكن المختار عند اتفاقهما هو الانفصال لان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ
وحق الخبر الانفصال

والاكثر اي في الكثير العام في الضمير اذا وقع بعد لولا يجب ان يكون منفصلا
لانه عند الدخول يجب الانفصال - او تأويل الفعل محذوف فكذا يجب الانفصال -
فتقول لولا انت بالضمير المرفوع المنفصل الى آخره يعني لولاك لولاكما
لولاكم لولاكن لولاه لولاها لولاهما لولاهم لولاهن لولاي لولانا لولانحن -

وكذا الحكم في اعطيتك واياك اذا كانا متكلمين نحو اعطيتني اياي

وَعَسَيتَ الى آخِرِهَا وَجَاءَ لولاكَ وَعَسَاكَ الى آخِرِ
هِمَا - وَنُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ لَازِمَةٌ فِي المَاضِي وَفِي
المُضَارِعِ عَرِيًّا عَن نُونِ الإِعْرَابِ - وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيهِ

وعسيت الى آخرها اى مذهب اكثر العلماء فى الضمير اذا وقع بعد عسى ان يكون متصلا
لانه فعل ناقص فيجب الاتصال بالفعل فتقول عسيت عسيتما عسيتم
عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن
عسيت عسينا - وجاء لولاك بالضمير المتصل المجرور
وعساك بالضمير المنصوب
الى آخرهما نحو عساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم
عساها عساهما عساهن عساني عسانا - ولولاك لولاكما لولاكم لولاك
لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاي لولانا
ثم شرع فى بيان نون الوقاية التى تتصل بالافعال عند لحوق ضمير المتكلم بها فقال
ونون الوقاية وهى نون مكسورة تتصل بآخر الفعل وغيره اذا اتصل به ياء المتكلم
والوقاية بمعنى الصيانة لانها تصون الفعل عن الكسر اللازم لاتصاله بياء المتكلم
آخره عن اختلاف الاعراب مع الياء عند اتصال ياء المتكلم لازمة
فى الماضى مطلقا اى فى جميع صيغه الاربعة عشرة فتقول ضربنى ضربانى
ضربونى ضربتنى ضربتانى ضربننى ضربتنى ضربتمانى ضربتمونى ضربتنى ضربتمانى ضربتننى
وكذلك الاتيان بنون الوقاية لازم فى المضارع لكن لا فى جميع صيغها بل اذا كان
عريا اى خاليا عن نون الاعراب لصيانة الفعل عن الكسر التى هى مختصة
بالاسم وهى سبع صيغ يضرب وتضرب مذكر الغائب ومؤنث الغائب ومذكر المخاطب والمتكلم
بالنفس والمتكلم مع الغير فتقول يضرب وتضرب وتضرب واضرب ونضرب
وانت مع النون فيه اى فى المضارع الذى يكون مع نون الاعراب
وهى خمس صيغ يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين انت مخير ان شئت جئت
بنون الوقاية وقلت يضربانني ويضربونني قياسا على العارى عن نون الاعراب
وان شئت لم تجئ بنون الوقاية وقلت يضربانى ويضربونى واكتفيت بنون الاعراب
عن نون الوقاية
ولا يخفى ان اتصال الياء مع المتكلم فى غير افعال القلوب غير جائز فلا يقال
ضربتنى ولا ضربتنى ويجوز فى افعال القلوب فيقال احسبنى وحسبتنى فاضلا

يضربانى ويضربونى

الاعراب

ولدن وان واخواتها مخيّر ويختار في ليت ومن عن
وقد وقط وعلها لعل بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق

وكذلك انت في لفظ لدن و إنّ واخواتها اما خواتها ان من عن في التشبيه
بالفعل والاسم منها إنّ وكأنّ ولكنّ فقط مخيّر بين الاتيان بنون الوقاية
عند ياء المتكلم فتقول لدني منّي وانني وكأنني ولكنني وبين تركه فلا تأتي بنون الوقاية فتقول لدني بالتخفيف وانى وكأنى ولكنى
واما وجه الاتيان فظاهر وهذه الحروف بالفعل واما وجه الترك فلكراهة اجتماع النونات في ان وكأن ولكن

ويختار احاق النون في ليت من الحروف المشبهة بالفعل اذا وقعت على ياء المتكلم
اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في اخواتها - وكذلك يختار احاق النون في منّي وعنّي اذا وقعتا على ياء المتكلم فتقول منى وعنى بالتشديد وكذلك يختار احاق النون في قد وقط وهما اسمان بمعنى حسب فيقال قدني وقطني بمعنى حسبي وكفاني ويجوز في هذه الاسماء ترك نون الوقاية اما وجه اختيار النون فلئلا يلتبس الاسم في اوائل احواله بالحرف لان بناء الاسماء على السكون اصل في البناء واما وجه الترك فلتقيها بما على غير ما من الاسماء والحروف فانها تستعمل غير نون الوقاية كما في قدي وقطي وعلى

وعلها لعل ان حكم نون الوقاية في لعل كحكمها في ليت يعني ان اختيار الاتيان والاختيار في ترك نون الوقاية فيقال لعلي لكونها حرفا واما الشاعر الذي اجرى لعل مجرى ليت في نون الوقاية فكأنه شبهها بالفعل

ثم شرع في بيان ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة حتى لا يلتبس الخبر بالصفة فقال

قاعدة ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعدها اي بعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والغيبة والخطاب للكلم فيقال زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي القائمة وهن القائمات وتقول كنت انت الرقيب عليهم وتقول ان ترك انا اقل وانا فقال صيغة مرفوع منفصل ضمير مرفوع متصل لان الفاء اقتضائي كونه غيرا فقال بعضهم انكم غير وقال بعضهم حرف اما كونه صيغة فقد اختلفوا فيه

للمبتدأ - ويسمى فصلاً ليفصل بين كونه خبراً او نعتاً
وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا
مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند

ويسمى هذه الصيغة فصلاً لانه انما يؤتى بها ليفصل بين كونه خبراً او نعتاً
لانها لولم تكن كما في قولنا زيد القائم لم يعلم ان القائم خبر زيد او نعت له
واذا اتيت بهذه الصيغة علم انه خبر لانه امتناع الفصل بين النعت والمنعوت بالاجنبي
ولان ضمير الموصوف للموصوف - فان قيل هذا اذا كان اعراب المبتدأ والخبر متحداً اما اذا
كان مختلفاً نحو ان زيداً هو القائم فلا التباس فينبغي ان لا يجوز فصل الضمير منها فلنا اذا
حصل الالتباس في بعض الصور حمل حدوثه عدم اللبس على حدوثه اللبس احترازاً للباب

نحو زيد هو القائم

وشرطه ان شرط الاتيان بهذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة لان اللبس يقع
انما يكون في صورة التعريف واما اذا كان الخبر نكرة فلا التباس لان المبتدأ معرفة ولا يجوز
نعت المعرفة بالنكرة ويعلم من هذا ان خبر المبتدأ معرفة بالطريق الاولى

او افعل من كذا اي اذا كان الخبر صيغة اسم التفضيل المستعمل بمن لانه لا يجوز
دخول اللام عليه ويستوي فيه المعرفة والنكرة فيحصل الالتباس بالنعت

مثل كان زيد هو افضل من عمرو هذا امثال كون الخبر افعل من
بعد دخول العوامل وانما اقتصر على هذا المثال ولم يمثل لكون الخبر معرفة قبل دخول العوامل او بعده
لانهما مستغنيان عن التمثيل لكثرتها بخلاف هذا النوع فاحتاج الى التمثيل

واعلم انه لا يختص ضمير الفصل بهذين الموضعين بل كل موضع يحصل فيه الالتباس ويصح كون الخبر نعتاً
يجوز ان يقع ضمير الفصل فيه كما اذا كان الاسم مضافاً الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب
زيد الله او غداً او مضافاً الى النكرة نحو غلام رجل او شبيهاً بالمضاف في امتناع
دخول لام التعريف عليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم - يجوز فيه الاتيان
بضمير الفصل

ولا موضع له اي لهذه الضمير من الاعراب عند الخليل فعنده هذه الكلمة
كالحاف في اولئك والتاء في انت لا محل لها من الاعراب

عِنْدَ الخَلِيل - وَبَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا
بَعْدَهُ خَبَرَهُ - وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ وَيُسَمَّى
ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالجُمْلَةِ بَعْدَهُ - وَيَكُونُ

وبعض العرب اى بنو تميم والا فالعرب العاربة كامرئ القيس وكعب بن سعدة لا يعرفون ما المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول - يجعله اى يجعل هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبره فعلى هذا يكون اسما قطعا لان الحرف لا يقع مبتدأ والقياس ايضا يقتضي ذلك لكونه من جملة الضمائر لفظا ومعنى فلا يترك هذا الاصل بلا داع

ولما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال

قاعدة

وتقدم قبل الجملة اسمية كانت او فعلية بشرط ان تكون خبرية ضمير غائب من غير تقدم مرجع فسمي ضمير الشان ان كان الضمير مذكرا نحو قوله تعالى قل هو الله احد والقصة اى وسمي ضمير القصة ان كان مؤنثا نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما سمي ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود في الذهن من الشان او القصة والباعث على الاتيان بهذا الضمير الاجمال والابهام بيانه لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس اجلاله وتعظيما ولهذا يفوت الكلام من اسامع عند غفلته عن تهيئهم باستماعه ولهذا لا يوفى به الا اذا كان الكلام ذو شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما في قلوب الناس يفسر ذلك الضمير المبهم بالجملة بعده

وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير ويكون ابدا لوجوب كون المفسر بعد المفسر

ويكون ان ضمير الشان او القصة

منفصلاً ومتصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل نحو هو زيد قائم

وكان زيد قائم وإن زيداً قائم - وحذفه منصوباً ضعيف إلا

مع أن إذا خففت فإنه لازم أسماء الإشارة ما وضع

منفصلاً ان كان مبتدأ — ومتصلاً مستتراً ان الفعل ان كان عامله خلا

ومتصلاً بارزاً ان غير مستتر في الفعل -

فقوله منفصلاً ومتصلاً تقسيم لضمير الشان والقصة وقوله مستتراً وبارزاً تقسيم للمتصل فاذا انفصال والاتصال

على حسب العوامل - أن ان كان عامله مرفوعاً كان الضمير منفصلاً نحو هو زيد قائم

ومتصلاً مستتراً ان كان عامله فعلاً مرفوعاً نحو كان زيد قائم - ومتصلاً بارزاً ان كان

عاملاً مرفوعاً نحو إنه زيد قائم او فعلاً والضمير منصوب نحو ظننته زيداً قائم

نحو هو زيد قائم ويكون متصلاً مستتراً اذا كان عاملاً خلا ومرفوعاً

كان زيد قائم مثال الضمير المتصل المستتر في الفعل وهو كان والضمير

انه زيد قائم مثال الضمير المتصل البارز

وحذفه أي حذف ضمير الشان حال كونه منصوباً كما في قوله ان من يدخل الكنيسة

ضعيف لانه لفظ مراد في المعنى وليس على حذفه دلالة قوية — واما جواز حذفه

فلكونه على صورة المفعول بحذف ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز حذفه اصلاً كونه عمدة ولما قيده

بكونه منصوباً

إلا مع أن المفتوحة المشددة

إذا خففت من الثقيلة وصارت مخففة

فإنه لازم حذف ضمير الشان حينئذ مع عدم الضعف كما في قوله تعالى وآخر دعواهم

ان الحمد لله رب العالمين - وكما في قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى - وانما لزم الحذف

مع ان المفتوحة لئلا تلتبس بإن المكسورة الشرطية - وذلك لان ان المفتوحة اكثر استعمالاً

من ان المكسورة لانها تشكل شد ومد لفظاً وخوجوداً ان المكسورة بعد التخفيف ايضاً عاملة كما في قوله

وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يكون ان المفتوحة ايضاً عاملة بعد التخفيف

على المشهور ولم يجيزوا اعمالها في الظاهر فقدروا ضمير الشان سواء كان

أسماء الإشارة

ما وضع

وانما بنيت اسماء الاشارة لتضمنها معنى

لِمُشَارٍ إِلَيْهِ - وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا و
ذي وتي وته وذه وتى وذهى ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء
مَدًّا وقَصْرًا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب

لمشار اليه بالاشارة الحسية اى بالجوارح المذكورة ونحوها لان التعبير باللفظ
وقوله مما ذكر جنس شامل لجميع الاسماء وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة
وهي ستة الفاظ لستة معان لان المشار اليه اما مذكر او مؤنث وكل واحد منهما
اما مفرد او مثنى او مجموع فهي ستة معان وصيغة الجمع مشتركة بين المذكر والمؤنث
فصارت الالفاظ ستة - ذا للمذكر الواحد ولمثناه ذان في حالة الرفع وذين
في حالتي النصب والجر والمؤنث الواحدة في جميع الاشارة سبع لغات متفق عليها
في كلهم تا وذي وتي وته وذه وتى وذهى

ولمثناه اى لتثنية المؤنث تان في حالة الرفع وتين في حالتي النصب والجر
ولجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل اولاء ممدودا
اى بالالف الممدودة وقصرا اى بالالف المقصورة وهذه الالف اللغات الثلاث
وحينئذ تكتب بالياء وتقرأ بالالف المقصورة منها اولى
وانما تكتب الفا وبعد الهمزة الدالة على التثنية الى اخره ثم حمل الممدودة على المقصورة مع عدم الانفصال
والعالم يفرق في الجمع بين المذكر والمؤنث

ويلحقها اى يتصل في اوائل اسماء الاشارات حرف التنبيه وهي ها فيقال
هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث فيقال ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن موافقا لحال المخاطب -
ويجوز اجتماع حرف التنبيه وحرف الخطاب معا فيقال هذاك وهاتيك
ولا يجوز اجتماع اللام مع الهاء فلا تقال هذالك وهاتيلك -

وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين - وهي ذاك الى ذاكن
وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي - ويقال ذا للقريب و
ذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وتانك وذانك

وهي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين
اما مفرد او مثنى او مجموع والمجموع مشترك بين الذكر والمؤنث فصارت خمسة
في خمسة اي خمسة الفاظ الخطاب لان المخاطب اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين
اما مفرد او مثنى او مجموع والتثنية مشتركة في الخطاب بين الذكر والمؤنث فصارت
خمسة وهذه الخمسة تضرب كل واحد من الخمسة الاول فيكون
الحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة وعشرين

وهي اي الخمسة والعشرون هذه ذاك الى ذاكن يعني اذا كان اسم الاشارة
للواحد المذكر والمخاطب به خص صيغ المخاطب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكن
وذانك الى ذانكن يعني اذا كان اسم الاشارة تثنية المذكر والمخاطب خمس
صيغ المخاطب تقول ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكن -
وكذلك البواقي اي خص بهذا الصيغ البواقي من المؤنث والتثنية والجمع
فتقول في الواحد المؤنث تلك الى تاكن اذا كان المشار اليها المؤنث الواحد
والحقت بها خمس صيغ الخطاب وكذلك سائر لغات المؤنث الواحدة
وتقول تانك الى تانكن بان يكون المشار اليها تثنية المؤنث والحقت بها خمس
صيغ الخطاب وتقول اولئك الى اولئكن بان يكون المشار اليهم جمع الذكر
او المؤنث والحقت بها خمس صيغ الخطاب والحاصل ان مراقبة الاشارة المشار اليه
وهذا اي كل ما كان من اسماء الاشارات عريا عن اللام والكاف

ويقال اي يستعمل ذا للقريب اي اذا كان المشار اليه قريبا منك
وذلك للبعيد اي المشار اليه اذا كان بعيدا منك
وذاك للمتوسط اي المشار اليه اذا كان متوسطا بين القرب والبعد
وذلك لرعاية المناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف
وانما قال يقال واحال هذا القول الى غيره ولم يتخذه مذهبا لكثرة التعسف في
هذا الفرق باستعمال احد هما مكان الآخر ثم اعلم انه قد يشار الى الشخص الحاضر القريب بلفظ البعيد
وقد يقال تلك وتانك وذانك للبعيد

مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان

خاصة **الموصول** مالا يتم جزء الا بصلة وعائد وصلته جملة

خبرية والعائد ضميره وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول

مشددتين اى حال كون لفظ ذانك وذانك مشددا النون وهذا الالف لاقامة الشدة مقام اللام

وكذلك لفظ اولالك

مثل ذلك فى استعمال البعيد فكما تستعمل ذلك للبعيد تستعمل هذه الالفاظ للبعيد

واما لفظ ثم بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة وهنا بضم الهاء وتخفيف

النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون فللمكان خاصة اى تستعمل

للاشارة الى المكان فقط ولا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى

المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا بالتشديد

وهنالك الى البعيد

واما قول المصنف ومن ثم قال كذا اوقلت كذا فللاشارة الى المكان

الاعتبارى - وان لم يكن هناك مكان حسى

الموصول وانما بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة فيفتقر الحرف الى الغير

مالا يتم اى حرف لا يصير مفهوما بنفسه جزءا تاما للكلام لا مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا

ولا مفعولا الا بصلة وعائد فاذا انضم اليه الصلة صلح بعد ذلك ان يقع مبتدأ

او خبرا او غيرذلك مثل الذى فى قولنا جاءنى الذى ابوه قائم او قام ابوه فقوله ابوه قائم او قام

الجملة الاسناد وقوله الذى جزء للكلام الا صلة يخرج الاسناد الذى تصير جزءا تاما للكلام

بصيرورته كلمة رجل وقوله الا بالعائد يخرج نحو اذ واذا لانه وان لم يتم جزءا من الكلام

الا انه لا يحتاج الى العائد - وانما قال لا يتم جزء ولم يقل لا يكون جزءا لانه يصير جزءا

ناقصا كقولهم صفة المسند اليه وغيره لكن لا يصير جزءا تاما اعنى مسندا ومسندا اليه حتى

ينضم اليه مهملة - وصلته تكون جملة خبرية معلومة مقرونا للمخاطب اما كونها

جملة لان الموصول وضع لغرض وصف الاسماء بالجمل واما كونها خبرية فلان الوصف

لا تكون الا بالجملة الخبرية والانشائية لا تصلح للوصف بها واما كونها معلومة للمخاطب فبقياس

على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجراء على الموصوف

فلا يقال جاءنى الذى قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه - والعائد ضمير الى الغير

الذى يعود الى الموصول ليربط الصلة مع الموصول والا تكون اجنبية -

وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين
واللائي واللاء واللاى واللاتي واللواتي ومن وما وايّ وايّة
وذو والطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام

وهي اي الفاظ الموصولات على ما ذكره ثمانية عشر - الذي للواحد الذكر والتي للمؤنث
الواحدة - واللذان تثنية الذكر واللتان تثنية المؤنث بالالف
كليهما حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر كما هو القاعدة في اعراب التثنية
والاولى على ذلة تحكي جمع الذي من غير لفظه والذين جمع الذي واللائي
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة بغير الياء واللاتي بالياء بدون الهمزة
وهذان لغتان في اللائي الذي يستعمل لجمع الذكر والمؤنث واللاتي جمع المؤنث لا التي وصفته
واللواتي جمع جمع لاتي - ومن بمعنى الذي للمفرد والتثنية والجمع من
ذوي العقول وما بمعنى الذي للمفرد والتثنية والجمع لغير ذوي العقول
واي بمعنى الذي للذكر وايّة بمعنى التي للمؤنث وذو بمعنى الذي
الطائية المنسوبة الى طي قبيلة من العرب منهم الحاتم الطائي فانها تستعمل
موصولة في لغتهم يقولون جاءني ذو فعل كذا وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
لا تتصرف في ذو قال شاعرهم - فان الماء ماء ابي وجدي - وبئري
ذو حفرت وذو طويت - اي التي حفرتها يدي وطويتها بالآجر
واعلم ان ذو هذه غير ما هو معدودة في الاسماء الستة لانها بمعنى الصاحب
معربة غير مبنية وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فيقال ذوا وذوان وذوو
وذوين وذات وذاتا وذوا تا وذوا تا وذوات -
وذا اسم الاشارة اذا وقع بعد ما للاستفهام فيصير موصولا
نحو ماذا صنعت اي اي شيء الذي صنعته والالف واللام الذي
يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول يكون موصولا وصلته يكون اسم الفاعل او
اسم المفعول كما مر آنفا

والعائد المفعول يجوز حذفه - وإذا أخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمير الها وأخرته خبرا عنه فإذا أخبرت عن زيد من ضربت زيد أقلت الذي ضربته زيد

قاعده و العائد المفعول اى الضمير العائد الى الموصول اذا كان مفعولا يجوز حذفه كثيرا لانه فضلة فى الكلام فيجوز حذفه كما هو حكم سائر المفاعيل نحو قام الذى ضربت اى الذى ضربته والمخبر عنه المفعول اى الضمير المرفوع او المجرور فلا يجوز حذفه الا نادرا كما جاء فى بعض الاشعار

ولما فرغ عن ذكر الموصولات واحكام صلته شرع فى كيفية التعبير بالموصول والصلة وعقد الباب لتسمية الفاعل باب الاخبار الذى او الالف واللام ومقصوده من ذلك تمرين المتعلم فيما تعلم من المسائل وتذكيره اياها لكونه مشتملا على الفوع الدقيقة من المسائل النحوية كالتمرين فى علم التصريف

واعلم ان المقصود فى الجملة الخبرية افادة المخاطب فائدة وخبرا لا يجهله فتجعل ما هو المعلوم مبتدا وما لا يعلمه خبرا له وتقول زيد قائم اذا عرف المخاطب زيدا ولم يعلم قيامه وتقول القائم زيد اذا علم شخصا قائما ولم يعلم من هو ولذا كان حق المبتدا التعريف والخبر التنكير - والموصول مع الصلة انما وضع لبيان الصفة المعلومة عند المخاطب فلا بد ان تجعل مبتدا والشئ الذى لا يعلمه خبرا عنه مثلا اذا ضرب زيد عمرا وعلم المخاطب الضارب ولم يعرف المضروب تقول الذى ضربه زيد عمرو واذا علم المضروب ولم يعرف الضارب تقول الذى ضرب عمرا زيد فقال - واذا اخبرت بالذى والتى وفروعهما او الالف واللام والباء فى قولك بالذى للاستعانة وليست صلة اخبرت لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها - اى اذا اردت ان تخبر عن شئ معلوم بصفة عند المخاطب بخبر معلوم بصفة اخرى لفظ الذى ونحوها صدرتها به وجعلت كلمة الذى فى صدر الكلام لكونها مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب ضمير الها ليعود الى الذى ويربط الصلة بالموصول و اخرته اى ذلك الاسم المبهم الذى قام الضمير مقامه خبرا عنه لانه صار مخبرا به حينئذ وحق المبهم ان يكون مخبرا فاذا اخبرت اى اردت الاخبار مثلا عن زيد من قولك ضربت زيدا وعلم المخاطب انك ضربت شخصا ولا يعلم من هو قلت الذى ضربته زيد بتصدير الذى وجعله مخبرا عنه - وجعلت الضمير عائدا الى الموصول قائما مقام المخبر عنه واخرت بدا ورفعته على انه خبر والجملة المتوسطة بينهما صلة الموصول وتراعى فى الضمير موافقة ما اخبرت عنه فتقول اللذان ضربتهما الزيدان والذين ضربتهم الزيدون اليهم رسالة العمرين - والتى ضربتها الزينبان اليهما رسالة هند

وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او
المفعول - فان تعذر امر منهما تعذر الاخبار ومن ثم

وكذلك اي مثل الذي في ان الالف واللام الذي يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول
الا انه التعبير بالالف واللام الموصول انما يكون في الجملة الفعلية خاصة
تضرب زيدا وما تبالي التعبير بالالف واللام في الجملة الاسمية كهذا زيد
ثم ذكر وجه التخصيص بالجملة الفعلية وقال ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
لان اسم الفاعل واسم المفعول لا يكون بشيء من الجملة الاسمية مثل تو زيدا فوك
فانك لو اردت ان تعبر عنه بالموصول والصلة على هيئة اسم الفاعل واسم المفعول وتدخل عليه
الالف واللام للصلة لا تقدر على ذلك لان اسم الفاعل واسم المفعول لا يكون مشتقا منها
من الاسم الجامد فلا يقال في الذي فانه يكون في الجملة الفعلية تقول الذي زيد هو الفوك
او تقول الذي الفوك مزيد

واذا تعذر امر منهما اي من اسم الفاعل واسم المفعول وهي تصدير الذي وعمل الضمير
موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار بالذي ولم يصح التعبير
بالصلة والموصول
ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منهما تعذر الاخبار بالذي

امتنع فی ضمیر الشان والموصوف والصفة والمصدر
العامل والحال والضمیر المستحق لغیرها والاسم
المشتمل علیه وبالاسمیة موصولة واستفهامیة وشرطیة

امتنع التعبیر بالذی فی سبعة مواضع
فی ضمیر الشان نحو هو زید قائم ان یخبر عنه بالذی وذلک لان ضمائر الشان یجب کونه
فی اول الجملة وان قلت الذی هو زید قائم هو زید قائم لزم تاخره عن الجملة وهو غیر جائز
والموصوف والصفة فلا یجوز فی ضرب زید العاقل ان تخبر بالذی عن زید وحده
ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمیر فی موضع کل واحد منهما لانک لو قلت الذی ضرب
هو العاقل زید لزم وقوع الضمیر موصوفا وان قلت الذی ضرب زید هو العاقل لزم
وقوع الضمیر صفة - وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف ولا یوصف به -
واما اذا اخبرت عن الموصوف مع الصفة فغیر ممتنع نحو الذی ضرب زیدا العاقل
وفی المصدر العامل ای المصدر الذی یعمل وینصب نحو فلا یجوز فی عجبت من ذی القصار
الثوب ان یخبر بالذی وتقول الذی عجبت منه القصار الثوب دق لامتناع عمل الضمیر
فی موضع المخبر عنه لانه یلزم اعمال الضمیر وهو ممتنع - وفی الحال فلا یجوز فی نحو
عارف زید راکبا ان تخبر بالذی عن قولک راکبا لامتناع عمل الضمیر فی موضعه ان تقول الذی
عارف هو راکب لامتناع وقوع الضمیر حالا - وکذا امتنع الاخبار بالذی عن التمییز نحو
طاب زید نفسا لاشتراطهم کون التمییز نکرة -
والضمیر المستحق لغیرها - ای وکذا امتنع الاخبار بالذی اذا کان الضمیر العائد
الی الموصول مستحقا غیرها نحو زید ضربته فلا یجوز ان تقول الذی زید ضربته
علان ضمیر المفعول فی ضربته مستحق للمبتدا فجعل الموصول علی حدها وزید کما بقی الموصول بلا
عائد واو جعلناه للموصول بقی المبتدا بلا عائد وکلاهما ممتنعان -
والاسم المشتمل علیه ای وکذلک یمتنع الاخبار بالذی عن اسم مشتمل علی الضمیر العائد
مستحقا غیر الموصول کقولک یجوز زید ضربت غلامه فلا یجوز ان تقول الذی زید ضربته
غلام لانه یلزم خلو الموصول او المبتدا عن العائد -

وبالاسمیة اعلم ان لفظ ما علی نوعین اسمیة وحرفیة وهی منها علی ستة اقسام
کما قال شاعرهم ؎ لفظ ما دوازده جسم ست ؛ شش ازان حرف وشش ازان اسم ست
کافه ونافیه تعجب را بعد مصدری زائد ان پسر انها ؛ شرطیه وقتیه استفهام
مجدیه تامه ده شد زده تمام ؛ صفت دان وآخرین موصول ؛ یاد گیران برادر مقبول ؛
وذکر المصنف منها الاسمیة فقط لان مذاهب الاعاجم والحرفیة مذکورة فی کتب احوص

وموصوفة وتامة بمعنى شيئ وصفة ومن كذلك الا

فالتامة والصفة وتي وآية كمن وهي معربة وحدها الا اذا

حذف صدر صلتها وفي ماذا صنعت وجهان احدهما

وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشئ معجب لك واما بجملة نحو

قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

وتامة بمعنى شيئ نحو قوله تعالى "فنعما هي" اي نعم شيئا هي وانما استحق تامة

لانها لا تحتاج الى صلة او صفة وصفة نحو مررت بما ضربتا اي بنوع من انواعه

وانما ذكر المصنف هذه الانواع في الموصولات لمراعاتها بالموصولة لفظا وان كانت

غير الموصولات ومن الموصولات من وهي كذلك اي مثل ما في الاوجه

المذكورة بان تكون موصولة نحو جاءني من اوده لمعين واستفهامية نحو من عندك

ومشرطية نحو من يكرمني اكرمه وموصوفة بالمفرد نحو قول الشاعر سنه وكفى بنا فضلا على

من غيرنا حب النبي محمد اياما صلى الله تعالى عليه وسلم وموصوفة بالجملة نحو مررت بمن

جاءك فاكرمته الا في التامة والصفة فان من لا تقع تامة غير محذوفة

الى الصلة كما ولا تقع صفة فلا يقال ضربت ضربا من لقيك يريد ضربت ضربا

واعلم ان من تستعمل للاولي العلم وقد تستعمل لغير اولي العلم نحو قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه

ومن الموصولات اي بمعنى الذي للمذكر وآية بمعنى التي للمؤنث يكون

في الاوجه الاربعة يعني يكونان موصولتين نحو اضرب ايهما او ايتهما لقيت واستفهاميتين

نحو ايهما اخوك او ايتهما اختك وشرطيتين نحو ايهما يكرمني اكرمه وآية طريقة سلكت

وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة - وهي اي كلمة اي وآية معربة

وحدها من بين سائر انواع الموصولات وسبب اعرابها لزوم الاضافة الملغية من

البناء لان الاضافة بمنزلة التنوين الدالة على الكلمة امم الا اذا كانت اي وآية

موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على

الرحمن عتيا فايهم ههنا موصولة مبنية على الضم لانه حذف صدر صلتها وهو ضمير مبتدأ

لو لم تكن مبنية لكانت معربة لفظا لانها في محل النصب مفعول لننزعن وانما بنيت مبنية لتأكد

شبهها بالحرف من جهة افتقارها الى ذلك المحذوف وعلى اتم تشبيها لها بفعل وبعد ادوات

منه وفي ماذا المعدودة من الموصولات لان ذا لا تكون

موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهامية صنعت ولذلك من ذا

اكرمت وجهان من الاعراب والتركيب احدهما ان يكون ماذا امرا مجاب من فعل

الجزء الاول

ما الذى وجوابه مرفع والاخر اى شيئ وجوابه منصوب

اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى نحو رويد زيدا

امهله وهيهات ذلك اى بعد - وفعال بمعنى الامر من الثلاثى

ما استفهامية مبتدا والخبر الثانى ذا بمعنى الذى والموصول مع الصلة خبر المبتدا والعائد محذوف تقديره اى شيئ الذى صنعته وجوابه اى جواب اذا صنعت على هذا الوجه مرفع اى مرفوع فتقول فى جواب الاكرام برفع الميم اى الذى صنعته الاكرام ليطابق الجواب السوال - والاخر اى الوجه الاخر من المعنى والتركيب اى شيئ فيكون ماذا بمنزلة لفظ واحد بمعنى اى شيئ كانه قيل اى شيئ صنعت على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه على هذا الوجه منصوب اى منصوب فتقول الاكرام بنصب الميم على انه مفعول به ليطابق الجواب السوال

ومن المبنيات اسماء الافعال ومن ما كان اى كل اسم كان بمعنى الامر او الماضى ولهذا المعنى اى لتضمنها معنى مبنى الاصل مبنيت هذه الاسماء وانما سميت باسماء الافعال لانها فى المعنى افعال واما فى اللفظ فهى اسماء صرفة لانها لا تقبل علامات الفعل ولا تتغير صيغها فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث بل تكون فى جميع الاحوال على حالة واحدة

نحو رويد زيدا هذا مثال الاسم الذى بمعنى الامر اى امهله

وكصه بمعنى اسكت وبله زيدا بمعنى دعه ويكم بمعنى خذ وهاء بمعنى خذ وهيهات ذلك اى بعد وشتان بمعنى افترق وهذا مثال الاسم الذى بمعنى الماضى وقد تكون بمعنى المضارع كوئ بمعنى اتعجب واوه بمعنى اتضجر

ولما كان وزن فعال بفتح الفاء يجئ فى كلامهم على انواع شتى فقد يكون علما مضرفا كسلام وحلام وقد يكون غير مصرف كقطام وقد يكون اسم فعل مبنيا فبين المصنف ما كان منها مبنيا بقوله و فعال بفتح الفاء وكسر اللام بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى اترك وكال بمعنى اكفف من الثلاثى المجرد بشرط ان يكون من الافعال المتصرفة غير ناقص قياسى اى شائع مطرد يجئ كثيرا فى كلامهم وليس المراد انه مبنى على القاعدة والا لعد هذه الصيغة من اوزان الامر الحاضر